

أحكام الزكاة في الظاهر والباطن من الأموال وشمولات كل منهما في العصر الحديث د. محمد سليمان الله سقر

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي المتقين ، وصلى الله على نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحابه الغر الميامين، الذين أظهر الله بجهادهم وعلمهم وعملهم الدين، حتى عمت رحمته، وظهرت أنواره للعالمين، وسلم تسليماً. وبعد:

فإن الزكاة هي مركز القوة الاقتصادية لدعوة الإسلام ، بها تظهر محاسنه، وبها يمكن نشره ، وبها يتفيا المسلمون في المجتمع الإسلامي ظلال الأمن والطمأنينة والعدالة، وتحقق بها الألفة الاجتماعية ، ويكون المسلمون يداً واحدة على أعداء الخارج وأعداء الباطن ، ويحصل لهم بها المخلص من الأزمات الاجتماعية ، التي تنشأ من الخلل في توزيع الثروات. ومن الآثار المدمرة ، لتلك الأزمات .

وفي يقيننا أن الزكاة إذا أخرجت على الوجه الذي تقضي به الشريعة، تكون في غالب الأحوال كافية لمواجهة تلك الأزمات، والوصول إلى الأهداف المرادة منها .

ولا يتم ذلك إلا بأمرين:

الأول: أن تُخرجَ من كل مال تستحق فيه .

الثاني: أن تصل كلها إلى المستحقين لها بمقتضى الشريعة، دون أن يتسرب

منها شيء إلى غير مستحق .

أما الأمر الثاني ، فلن نتعرض له في هذا البحث .

وأما الأمر الأول، فإن من الطرق التي سلكتها الشريعة الإسلامية لتحقيقه أن جعلت أمر إخراج الزكاة مستنداً إلى أساسين:

الأساس الأول: إذكاء الدوافع النفسية لدى المالكين الذين تستحق عليهم الزكاة، وهم في الحقيقة الأشخاص الذين لديهم القدرة المالية على المشاركة في تكوين الحصيلة المالية التي يمكن بها مواجهة حاجات الأمة الإسلامية لسدّ مواضع الخلل .

ويحصل ذلك بالتصاق الفرد المسلم بعقيدته، وبشريعة الإسلام عموماً، عن طريق اتصاله بالآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، التي تعمّق إيمانه بالإسلام ، والتزامه بأحكامه ، ومن أهمها: كون أداء الزكاة فريضة تستحق عليها المثوبة العظيمة، وتقرب: ﴿الذين هم للزكاة فاعلون﴾^(١) ، من ربهم، وتجعلهم من خلّص المؤمنين ﴿الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون﴾^(٢) .

كما أنها تعمّق إيمانه بالعقوبات التي أعدها الله لمانعي الزكاة في الدنيا والآخرة.

فيكون ذلك كله جاذباً للمؤمن ودافعاً له، إلى أن يقدم زكاته في سبيل الله تعالى راجياً منه أخذها وقبولها، وقبول مؤديها في عباده الصالحين.

فمن كان إيمانه بالله تعالى، وبما أنزله في الكتاب، وبما جاءت به السنة قوياً، كفاه ذلك ليكون بطوعه واختياره مسارعاً في هذا الباب، لأداء الفريضة التي أوجبها الله تعالى عليه. ولو لم يطلب منه الأداء من جهة رسمية ، فإنه هو بنفسه يسعى لتفريغ ذمته من حق ربه ، وابتغاء الفضل بذلك.

وقد أدّت الزكاة التي كان المؤمنون بالله تعالى يؤدونها سرّاً وعلانية ، دورها

(١) «سورة المؤمنون»: (٤).

(٢) «سورة المؤمنون»: (١١).

حتى في العصور المتأخرة، التي أعرضت فيها الحكومات في البلاد الإسلامية عن جباية الزكاة.

لقد أدت الزكوات الطوعية دورها في المجتمع الإسلامي في سدّ الخلة، وانتشال كثير من الفقراء والمصابين من وهدة العوز والحاجة، وفي ترميم آثار الكوارث الخاصة والعامة، بل في نشر الدعوة الإسلامية، وفي الدفاع عن الأوطان الإسلامية ضد الغزاة الطامعين، والمحتلين الغاصبين. ولا تزال الزكوات التي تؤدي طوعاً تؤدي هذا الدور بكفاءة وقدرة أفلقت بال المعتدين، وأرقت مضاجعهم، حتى أصبحوا الآن يخططون « لتجفيف » هذا النهر العظيم من منابعه، باستخدام آلات صنعوها على أعينهم، ﴿ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾^(١).

الأساس الثاني: أنها جعلت جباية الزكاة - من حيث الجملة - شأنًا تتولاه الحكومة الإسلامية العادلة، بموجب نظام معين يتولاه رئيس الدولة مباشرة، أو بمن يتدبهم من الموظفين العموميين، وجعلت لهم سلطة التنفيذ، تحت الإشراف والمراقبة والمحاسبة، وجعلت لعملية الجباية والصرف تمويلاً ذاتياً يكفل عدم توقف العمل بسبب الصعوبات المالية. وأوجبت على الممتنع من الأداء عقوبات تعزيرية كفيلة بتحصيلها من أجل وصول أموال الزكاة إلى مستحقيها. ولو امتنعت طائفة أو جماعة عن الأداء وجب على الإمام إرغامهم على أدائها - ولو اضطر إلى استعمال السلاح - لضمان وصول الضعفاء والمحتاجين إلى حقهم في أموال الأغنياء، كما قاتل الصحابة - رضي الله عنهم وأرضاهم - مانعي الزكاة.

فبناء على هذا الأساس الثاني يمكن تحصيل الزكاة من جزء كبير من الأموال الزكوية ممن لم يؤدها طوعاً واختياراً، طبقاً للسياسة الحكيمة التي عبّر عنها الإمام عثمان بن عفان رضي الله عنه بقوله: « من لم يزعه القرآن يزعه السلطان »، وبذلك تتكامل حصيلة أموال الزكاة، فتكون كافية لسدّ الخلل الاجتماعي من الناحية المالية، ويمكن تحقيق الأهداف النبيلة التي ابتغتها الشريعة الإسلامية من وراء تشريع فريضة الزكاة.

(١) «سورة الأنفال»: (٣٠).

وهذا البحث يراد منه استخراج الحكم الشرعي في مسألة تندرج تحت هذا الأساس الثاني ، وهي أن سلطة الحكومة الإسلامية بموجب الأدلة المعتبرة شرعاً: هل تمتد لتشمل أخذ الزكاة من جميع الأموال الزكوية، أم أنها قاصرة على أنواع معينة منها ويترك أمر إخراج الزكاة من سائرهما إلى اختيار الأفراد ، ليتولوا بأنفسهم إيصال زكاتها إلى المستحقين مباشرة إن شاءوا ، أو يدفعونها إلى الحكومة إن شاءوا ؟ وهل يختلف ذلك من عصر إلى عصر ، بحسب الظروف والأحوال ؟ وهل يجوز للحكومة الإسلامية أن تتنازل عن هذا الحق كلية ؟

وسوف نجعل الكلام في هذا البحث في فصلين:

الفصل الأول: يتعلق بالنظر في الأدلة الواردة بخصوص هذا الأمر في الكتاب والسنة ، وخلاف الفقهاء فيه ، والقول الذي نراه يجمع بين الأقوال الفقهية المختلفة، والأدلة الشرعية المتعارضة .

الفصل الثاني: يتعلق بالنظر في الأموال التي استجدّ التعامل بها في العصر الحاضر، ليعرف هل يكون أمر أخذ الزكاة منها وتوزيعها من شؤون الدولة ؟ أم أن الدولة لا شأن لها بذلك ، إلا التوجيه والإرشاد والمعونة والإشراف ؟

الفصل الأول

تمهيد

الزكاة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب فقد قال الله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرِّسَالَ لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ ﴾^(١)، وقال: ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٢)، وقال في حقهم أيضاً: ﴿ فَإِنْ تَابُوا

(١) «سورة النور»: (٥٦)

(٢) «سورة التوبة»: (٥).

وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين ﴿١﴾ ، في آيات كثيرة قرنت الأمر بالزكاة بالأمر بالصلاة .

وأما السنة ، فقد جعلت الزكاة ركناً من أركان الإسلام ، وبينت أن من لم يؤت زكاة ماله يعذب يوم القيامة بذلك المال . وكان النبي ﷺ يشترط على كل قبيلة تدخل في الإسلام إيتاء الزكاة . وأرسل رسله لقبض الزكاة وقسمتها .

وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على أن الزكاة فريضة من فرائض الله تعالى لا يحل منعها . وقد أجمعت الصحابة على قتال مانعي الزكاة .

الأموال التي أوجبت الشريعة الزكاة فيها :

أمر الله تبارك وتعالى في كتابه بالزكاة مجملاً بهذا اللفظ ، ولم يعين في القرآن أصناف الأموال التي تؤخذ منها الزكاة .

وقد أمر النبي ﷺ بإيتاء الزكاة من أصناف معينة :

- ١- فمن الحيوانات ، أمر بزكاة الإبل ، والبقر ، والغنم .
ونفى الزكاة في الحمير ، كما يدل عليه حديث أبي هريرة ، ففيه أنه ﷺ سئل عن الحمير ، فقال : (ما أنزل عليّ فيها إلا هذه الآية الفأدة : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ ^(١)) وسكت عن باقي الأصناف .
- ٢- ومن الغلات الزراعية كان يأخذ الزكاة من القمح والشعير والتمر ، ولم يرد أنه أخذها من سائر الأصناف .
- ٣- وأخذ الزكاة من الثروات المعدنية الخارجة من الأرض .
- ٤- ومن الثروات المدخرة جعل الزكاة في الذهب والفضة .
- ٥- ويثبت جمهور العلماء أنه ﷺ أمر بزكاة الأموال التجارية بحديث سمرة : (أمرنا النبي ﷺ أن نخرج الصدقة مما نعده للبيع) .

(١) «سورة التوبة» : (١١) .

(٢) «سورة الزلزلة» : (٧) .

وقد ألحق الفقهاء بهذه الأجناس المذكورة أجناساً أخرى ، لمأخذ لاحظوها ، معروفة في كتب الفقه ، على خلاف بينهم في كثير منها .

هل يجب على ولي الأمر أخذ الزكاة (من حيث الجملة) ؟

ذهب الإمام الشافعي إلى أنه يجب على الولاية جمع الزكوات التي لهم حق المطالبة بها ممن هي عليه ، ولا يجوز لهم ترك هذا الواجب ، وذلك حيث قال : « فرض الله عز وجل على أهل دينه المسلمين في أموالهم حقاً لغيرهم من أهل دينه المسلمين المحتاجين إليه ، لا يسع أهل الأموال حبسه عن أموالهم بدفعه إليه من أهله وولاته ، ولا يَسَعُ الولاية تركه لأهل الأموال ، لأنهم أمناء على أخذه منهم . قال الله عز وجل : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾^(١) ، ففي هذه الآية دلالة على ما وصفت من أنه ليس لأهل الأموال منع ما جعل عليهم ، ولا لمن وليهم ترك ذلك لهم » ، ومن هنا قال الشيرازي في «المهذب» : « يجب على الإمام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة » . (أي زكاة الأنعام والحراث) .

ومن اتجه من المعاصرين إلى أنه يجب على الإمام أن يتولى بنفسه ، أو نوابه جمع الزكاة وصرفها ، السيد أحمد أمين حسان في بحثه الذي قدمه إلى المؤتمر الأول للزكاة ، إذ قال : « الحاكم ملزم بتنظيم ولاية الزكاة جبايةً وصرفاً على مستوى الدولة » ، لكنه لم يذكر لقوله دليلاً^(٢) .

واستدل المستشار عبدالعزيز هندي في بحثه المقدم إلى الندوة الأولى للزكاة بقوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾^(٣) ، وقول النبي ﷺ : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة)^(٤) ، على أن في دلالة هذا الحديث

(١) «سورة التوبة» : (١٠٣) .

(٢) أبحاث الندوة الأولى: ص (١٠١ ، ١٠٢) .

(٣) «سورة التوبة» : (١٠٣) .

(٤) أبحاث الندوة الأولى: ص (١٠٣) .

على ذلك نظراً ، فهو صادق فيما إذا أخرجوها بأنفسهم .

واستدل بأحاديث أخرى لا تنتهض دلالتها على ذلك .

على أن هناك اتجاهاً آخر ، وهو أن للإمام ترك المطالبة ، والجمع إن شاء .
ومن صرح بأنه يقول بذلك الشيخ يوسف العالم -رحمه الله- في بحثه في
الندوة الفقهية الأولى للزكاة ^(١) ، واستند إلى أن عثمان رضي الله عنه «تنازل»
عن أخذ الزكوات من بعض الأموال ، كما ذهب إليه مشايخ الحنفية ، وترك
ذلك لأمانة المسلمين ، وبنى عليه أنه يجوز « أن يفوض الإمام أصحاب الأموال
في إخراج الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية متى علم أنهم يحرصون على
الأداء والصرف إلى المستحقين » .

وسياتي الكلام فيما نسب إلى عثمان رضي الله عنه ، وبيان أنه نقل غير
موثق ، ولا يعتمد عليه .

والراجع في نظري القول الأول ، وهو أن من واجب ولي الأمر الإشراف
على شأن الزكاة ، وتولييه جمعاً وصرفاً ، لأن واجب ولي الأمر حراسة الدين
وسياسة الدنيا . ولا يتم صلاح المجتمع الإسلامي إلا بقيام الإمام بهذا
الواجب . ومن حراسة الدين إعطاء شأن الزكاة حقه من الرعاية ، وعملاً بدلالة
الآية التي أمرت النبي ﷺ بأخذها ، وعمل الخلفاء الراشدين ، الذي سارت
عليه الأمة الإسلامية بعدهم أيام علو شأنها في الأرض . لكن ليس معنى هذا
أن يتولى بنفسه أو نوابه جمع الزكاة من جميع الأموال التي تستحق فيها ، بل
قد يقوم بجمعها من البعض ، ويشرف على خروج البعض الآخر .

ولا خلاف بين المسلمين أنه في حال امتناع فرد أو جماعة من المسلمين عن
إيتاء الزكاة ، فيجب على الإمام التدخل تصحيحاً للأوضاع ، بإيصال الحقوق إلى
أصحابها ، عملاً بإجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة .

ومما يؤكد أن من واجبات الإمام تولي جمع الزكوات أو الإشراف عليها ما
هو معلوم على مستوى التواتر من فعل النبي ﷺ إذ كان يتولى ذلك بنفسه ،

(١) ص (١٥٤) .

فكان يشترط على من يبايعونه على الإسلام إيتاء الزكاة إلى رسله وعمّاله ، وكان يرسل العمال ليجبوا الزكاة ، ويرسل من يخرص على أرباب الحوائط مقدار ثمارهم ؛ ليأخذ منهم زكاتها يوم الحصاد .

وهذا أمر لا يحتاج إلى إيراد النصوص عليه لكثرتة ^(١) .

ومن هنا قال ابن المنذر: « أجمع أهل العلم على أن الزكاة كانت تدفع إلى رسول الله ﷺ وعماله وإلى من أمر بدفعها إليه » ^(٢) .

هل لولي الأمر سلطة أخذ الزكاة :

لسلطان المسلمين ولاية أخذ الزكاة . وذلك في زكاة المواشي وزكاة الزروع والثمار أمر متفق عليه بين الفقهاء من حيث الجملة ، إلا في قول الحنابلة أن للإمام طلبها ، لكن لا يجب على المالك دفعها إلي الإمام . بل له أن يخرجها بنفسه إلى الفقراء .

فإن طلب الإمام زكاة المواشي والزروع وجب دفعها إليه ، وقد قاتل أبو بكر الصديق الذي منعه الزكاة حتى أعطوه إياها قهراً ، وكان ذلك باتفاق الصحابة رضي الله عنهم ، وقال : « والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤذونه لرسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه » ، فما كان ليقاتلهم على ذلك لو لم يكن حقاً له .

ولم يعرف بين المسلمين خلاف في هذا إلا ما وقع بعد موت النبي ﷺ إذ زعم بعض العرب أن ذلك كان شأنًا خاصًا برسول الله ﷺ ، فمنعوا إيتاء الزكاة لإمام المسلمين بعده . لكن استطاع أبو بكر رضي الله عنه بتأييد أصحاب النبي ﷺ القضاء على هذا الخلاف ، وأجمعت الأمة بعد ذلك على أن من حق الإمام جمع الزكاة من الأموال الظاهرة ، إلا في قول الحنابلة أن الواجب الإخراج وليس الدفع إلى الإمام . وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله ^(٣) .

(١) انظر مثلاً كتاب «الأموال» لأبي عبيد: (ص ٤٠٧) وما بعدها؛ الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ، «زاد المعاد»: (١١٧/١ - ١١٩) .

(٢) انظر كتاب «الإجماع» لابن المنذر: (ص ٤٦) .

(٣) «المغني»: (٢/٦٤١ ، ٦٤٣) ، «الفروع»: (٢/٥٥٧) .

الاختلاف الفقهي في قسمة الأموال

إلى ما يتولى الإمام جمعه وإلى ما لا يتولى الإمام جمعه

اختلف الفقهاء في أن الإمام هل له ولاية جمع الزكاة مما عدا الزروع والثمار والمواشي كما يلي :

١- ذهب المالكية، كما يتبين من نصوصهم الآتية إلى أن للإمام الحق في جمع زكاة جميع أنواع الأموال الزكوية دون استثناء ، سواء كانت من المواشي ، أو الزروع ، أو النقود ، أو البضائع التجارية ، أو غيرها . وإذا طلبها فعلى المكلف دفعها إليه . لكنه في الأنعام والحرث يبعث العمال لإحصائها على أربابها وأخذ زكاتها من المال مباشرة . أما بالنسبة للأموال النقدية فلا يبعث أحداً يحصي ويقبض ، ولكن ينتظر مجيء أرباب المال إليه بزكاة أموالهم ، ويترك إحصاء تلك الأموال ، وتحديد مقدار زكاتها إلى أرباب الأموال ، وهذا ما لم يعلم يقيناً أن فلاناً من الناس لديه أموال لا يخرج زكاتها ، فيأخذها منه .

٢- وذهب الجمهور من الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، وغيرهم إلى قسمة الأموال الزكوية إلى قسمين :

الأول : الأموال الظاهرة ، وهي المواشي والزروع والثمار وما يلحق بها .

فهذه للإمام ولاية المطالبة بزكاتها ، وأخذها من الممتنع ولو قهراً ، وصرفها على الوجه الشرعي بنفسه أو بنوابه .

والثاني : الأموال الباطنة ، وهي النقود وأموال التجارة وما يلحق بها .

فهذه ليست للإمام ولاية أخذ زكاتها ، بل للمالكها إخراج زكاتها إلى المستحقين مباشرة . قال بعضهم : « ولو طلبها الإمام » .

وتفصيل ذلك في كل مذهب كما يلي :

أولاً: مذهب المالكية:

جاء في «المدونة» « قال مالك: إذا كان الإمام يعدل لم يسع الرجل أن يفرق زكاة ماله الناض ولا غير ذلك، ولكن يدفع زكاة الناض إلى الإمام، ويدفعه الإمام [أي إلى المستحقين] . وأما ما كان من الماشية وما أنبتت الأرض فإن الإمام يبعث في ذلك»^(١).

وجاء في «المدونة» أيضاً -والقائل سحنون-: «أكان مالك يرى أن يؤخذ من تجار المسلمين إذا تجروا الزكاة ؟ فقال -القائل ابن القاسم-: نعم . قلت: أفى بلادهم أم إذا خرجوا من بلادهم؟ فقال: في بلادهم عنده وغير بلادهم سواء ، من كان عنده مالٌ تجب فيه الزكاة زكاه . قلت: فيسألهم إذا أخذ منهم الزكاة هذا الذي يأخذ عما في بيوتهم من ناضتهم ، فيأخذ زكاته مما في أيديهم ؟ فقال: ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ، وأرى إن كان الوالي عدلاً أن يسألهم عن ذلك ، وقد فعل ذلك أبو بكر الصديق . قلت: أفيسأل عن زكاة أموالهم الناض إذا لم يتجروا ؟ فقال: نعم إذا كان عدلاً ، وقد فعل ذلك أبو بكر الصديق ، كان يقول للرجل إذا أعطاه عطاء: هل عندك من مال قد وجبت عليك فيه الزكاة ؟ فإن قال: نعم ، أخذ من عطائه زكاة ذلك المال، وإن قال: لا ، أسلم إليه عطاءه . ولا أرى أن يبعث في ذلك أحداً ، وإنما إلى أمانة الناس ، إلا أن يعلم أن أحداً لا يؤدي فتؤخذ منه ، ألا ترى أن عثمان ابن عفان كان يقول: هذا شهر زكاتكم ؟»^(٢).

وجاء في «المدونة» أيضاً: « قال ابن القاسم: وسألت مالكا عن الرجل يعلم الإمام أنه لا يؤدي زكاة ماله الناض ، أترى أن يأخذ منه الإمام الزكاة ؟ فقال: إذا قتل علم ذلك أخذ منه الزكاة»^(٣).

وقال الدردير: « وأخذت (الزكاة) من الممتنع من أدائها كرهاً وإن بقتال، وأجزاء نية الإمام على الصحيح وأدب الممتنع . ودفعَت وجوباً للإمام العدل في

(١) «المدونة الكبرى»: (١/٣٣٥) .

(٢) «المدونة الكبرى» للإمام مالك . بيروت ، دار الكتب العلمية، (١٤١٥ هـ)، (١/٣٣١) .

(٣) «المدونة الكبرى»: (١/٣٣٤) .

صرفها وأخذها، وإن كان جائراً في غيرها ، إن كانت ماشية، وحرثاً بل وإن كانت عيناً ، فإن طلبها الإمام العدل وادعى المالك إخراجها لم يصدق^(١) .

وقال القرطبي : « إذا كان الإمام يعدل في الأخذ والصرف لم يسغ للمالك أن يتولى الصرف بنفسه في المال الناص ولا في غيره . وقد قيل إن زكاة الناص إلى أربابه . وقال ابن الماجشون: ذلك إذا كان الصرف للفقراء والمساكين خاصة . فإن احتيج إلى صرفها لغيرهما من الأصناف فلا يفرق عليهم إلا الإمام^(٢) .

و جاء في «الشرح الكبير» أيضاً: « زكاة العين موكولة لأربابها ، وزكاة الماشية موكولة إلى الساعي^(٣) .

وواضح من هذا وما هو معلوم عندهم من إرسال الخارص والساعي ، أن تحرير مذهب المالكية كما يلي:

- ١- الماشية والحرث للإمام ولاية قبض زكاتها .
- ٢- وهو يبعث إلى أصحاب الماشية من يعدّ عليهم ماشيتهم رأساً رأساً، ويأخذ منها الزكاة، بموجب ما يظهره الحساب عليهم . ويلزمهم بالدفع إليه ، وليس لهم أن يخرجوها بأنفسهم، وإن أخرجوها بأنفسهم وجب عليهم الإعادة إليه .
- ٣- ويبعث إلى أصحاب الحرث من يخرص عليهم أموالهم، و«يربط» عليهم ما يستحق عليهم؛ ليستوفيه منهم يوم حصاده ويلزمهم بذلك .
- ٤- وأما الأموال النقدية، والعروض التجارية التي تجب فيها الزكاة عند المالكية، فإنه يجب على أصحابها أن يحسبوا ما فيها من الزكاة، ويجب عليهم أن يوصلوه إلى الإمام أو نائبه . وذلك موكول إليهم . ولا يبعث الإمام من يعدّ عليهم أموالهم ويحصيها ، ويحسب ما يستحق عليها من الزكاة، بل ذلك « متروك لأمانات الناس » .

(١) «الشرح الكبير» بهامش حاشية الدسوقي: (٥٠٣/١) .

(٢) «تفسير القرطبي»: (١٧٧/٨) ، الآية: (٦٠) من «سورة التوبة» .

(٣) «الشرح الكبير» وحاشية الدسوقي: (٤٣٢/١) .

- ٥- للإمام أن يسأل إنساناً من الناس عما عليه من الزكاة، ويأمره بدفعها إليه .
- ٦- إذا علم الإمام أن فلاناً من الناس عنده أموال لا يؤدي عنها الزكاة طالبه بها، فإن طالبه وجب الدفع إليه .
- ٧- إذا تحقق الإمام أن فلاناً من الناس لا يؤدي زكاته « وقتل الإمام ذلك علماً » أي لم يبق عنده للشك موضع ، فإنه يلزمه بأدائها إليه ولو قهراً ، وإن احتاج إلى قتاله فإنه يقاتله، فإن قُتل الممتنع فإن دمه يكون هدراً .

مذهب الحنفية:

قد نقلت في موضع آخر من هذا البحث أن الحنفية قالوا : إن الأصل هو أن ولاية أخذ الزكاة من المال كله للسلطان. قالوا: إلا أن عثمان رضي الله عنه فوّض زكاة المال الباطن إلى الناس ، ووافقه الصحابة، فصار إجماعاً. فليس للسلطان بعده المطالبة بزكاة المال الباطن ، إلا إن علم أن إنساناً من الناس وجبت عليه زكاة مال باطن فامتنع من إخراجها ، فإنه يُلزمه بإخراجها بموجب أصل الولاية .

وقد ذكر أبو يوسف، في كتابه « الخراج » الذي خصصه لبيان أحكام الأموال التي تليها الأئمة، فصلاً فيما يختص بالصدقات، ذكر فيه زكاة المواشي والزرع والثمار ، ولم يتعرض لزكاة التقدين والعروض ، ثم قال: « فإذا اجتمعت عنده (أي عند الوالي) الصدقات من الإبل والبقر والغنم، جمع إلى ذلك ما يؤخذ من المسلمين من العشور (عشور الزرع والثمار)، وما يمر به على العاشر من متاع وغيره ، لأن ذلك كله موضع الصدقة، فيقسم ذلك أجمع لمن سمي الله في كتابه » ^(١).

وقال الكاساني في « البدائع »: « أما المال الظاهر، وهو المواشي والمال الذي يمرّ به التاجر على العاشر، فللإمام ونوابه - وهم المصدقون من السّعة والعُشار- ولاية الأخذ ... »

(١) « الخراج » لأبي يوسف: (ص ٨٠).

وأما المال الباطن الذي يكون في المصّر، فقد قال عامة مشايخنا : إن رسول الله ﷺ طالب بزكاته ، وأبا بكر وعمر طالبا ، وعثمان طالب زماناً ، ولما كثرت أموال الناس، ورأى أن في تتبعها حرجاً على الأمة، وفي تفتيشها ضرراً بأرباب الأموال، فوُضَّ الأداء إلى أربابها ^(١).

ثم قال: « وذكر إمام الهدى الشيخ أبو منصور الماتريدي ^(٢) السمرقندي رحمه الله، وقال: لم يبلغنا أن النبي ﷺ بعث في مطالبة المسلمين بزكاة الـوَرِق (الفضّة) وأموال التجارة ، ولكن الناس كانوا يعطون ذلك . ومنهم من كان يحمل إلى الأئمة فيقبلون منه ذلك ، ولا يسألون أحداً عن مبلغ ماله ، ولا يطالبونه بذلك، إلا ما كان من توجيه عمر رضي الله عنه العشار إلى الأطراف، وكان ذلك منه عندنا - والله أعلم - عمن ^(٣) بعد داره وشق عليه أن يحمل صدقته إليه. وقد جعل في كل طرف من الأطراف عاشراً لتجار أهل الحرب والذمة . وأمر أن يأخذوا من تجار المسلمين ما يدفعونه إليه (كذا) وكان ذلك من عمر تخفيفاً على المسلمين ، لا ^(٤) أن على الإمام مطالبة أرباب الأموال العين وأموال التجارة بالأداء إليه سوى المواشي والأنعام ، وأن مطالبة ذلك ^(٥) إلى الأئمة، إلا أن يأتي أحدهم إلى الإمام بشيء من ذلك فيقبله ، ولا يتعدى عما جرت به العادة والسنة إلى غيره ^(٦) ».

وجاء في «الهداية»: « إذا مر العاشر بمال، فقال: أصبته منذ أشهر (أي لم يتمّ حول المال) أو قال: عليّ دين ، صدّق . وكذا إذا قال : أدّيت الزكاة

(١) «البدائع»: (٣٥/٢) ، ونقل ابن عابدين خلاصة هذا النص، وقال: ليس للسلطان ولاية أخذ زكاة الأموال الباطنة . انظر «حاشيته»: (٢٥/٢).

(٢) الماتريدي: هو محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور. من كبار علماء الحنفية . نسبته إلى «ماتريد» محلة بسمرقند، من أئمة المتكلمين، له آراء في العقيدة تعرف بنسبتها إليه، وهو أصولي وفقهه أيضاً . تفقه على أبي بكر الجوزجاني . توفي سنة (٣٣٣ هـ) .

(٣) كذا في الأصل. ويبدو أن في الكلام سقطاً، والأصل: «تخفيفاً عمن... الخ» .

(٤) صوابه كذا ، وفي الأصل «إلا أن» وهو تحريف يقلب المعنى !! .

(٥) أي: ولا أن مطالبة ذلك

(٦) «البدائع»: (٣٦/٢) .

إلى الفقراء في مصر. وكذا في صدقة السائمة ، إلا أنه إن قال فيها (أي في صدقه السوائم) : أدبت الزكاة بنفسها إلى الفقراء ، لم يصدّق وإن حلف ، لأن حق الأخذ للسلطان ، فلا يملك إبطاله^(١).

وواضح من هذا أن مذهب الحنفية يمكن تلخيصه كما يلي :

- ١- الأموال الظاهرة للإمام ولاية جباية زكاتها ، وهي الأنعام والحرث ، وما يمر به المالك من الأموال الباطنة على العاشر .
- ٢- على الإمام أن يبعث السعاة والعاشرين لجباية الزكاة ، فيعدون على أهل الماشية ماشيتهم ، ويأخذون منها الزكاة ، ويلزمون المالكين بالدفع إليهم . وكذا يصنع العاشر بالنسبة لما يمرّ به عليه التجار من الأموال الباطنة من نقد أو بضائع ، لأنها تصبح في حقهم ظاهرة .
- ٣- أهل الأموال النقدية والعروض التجارية حال كونها في مصر ، ليس للإمام ولاية تحصيل الزكاة منهم ، بل يطلب منهم ، فمن أتاه بزكاتها منهم قبلها منه ، ولا يعترض عليهم في تقويم أو غيره .
- ٤- إذا تحقق الإمام أن إنساناً من الناس لا يؤدي زكاة ماله الباطن ، فإنه يلزمه بها بموجب أصل الولاية ، والمراد - على ما نقل الماوردي عن أبي حنيفة - أنه يلزمه بإخراجها ، فإن أجاب إلى إخراجها بنفسه لم يكن للإمام أن يقاتله ليدفعها إليه^(٢).
- ٥- لدى الحنفية قول آخر ، هو لأبي منصور الماتريدي ، أن العاشر ليس له أن يلزم المسلمين إذا مروا به بأداء زكاة أموالهم الباطنة إليه ، بل يترك لهم الخيار في دفعها إليه ، وإنما يجعل الإمام له قبض الزكاة منهم تخفيفاً عنهم ، لا أن له سلطة إلزامهم بالدفع إليه .

(١) «شرح فتح القدير على الهداية» : (٢/ ٢٢٥) .

(٢) «الأحكام السلطانية» : (ص ١٤٥) .

مذهب الشافعية:

قال الماوردي: « ليس لوالي الصدقات نظر في زكاة المال الباطن ، وأربابه أحق بإخراج زكاته منه، إلا أن يذلها أرباب الأموال طوعاً ، فيقبلها منهم ، ويكون في تفريقها عوناً لهم . ونظره مختص بزكاة الأموال الظاهرة ، يؤمر أرباب الأموال بدفعها إليه » ^(١).

قال: « وفي هذا الأمر - إذا كان عادلاً فيها - قولان، أحدهما: أنه محمول على الوجوب ، وليس لهم التفرد بإخراجها، ولا تجزئهم إن أخرجوها. والثاني: أنه محمول على الاستحباب إظهاراً للطاعة . وإن تفرّدوا بإخراجها أجزأتهم . وله على القولين معاً أن يقاتلهم عليها إذا امتنعوا من دفعها ، كما قاتل أبو بكر الصديق رضي الله عنه مانعي الزكاة ، لأنهم يصيرون بالامتناع من طاعة ولاية الأمر العادلين بغاة » ^(٢).

وجاء في «نهاية المحتاج»: « له أن يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن لمستحقيها، وإن طلبها الإمام ، وليس للإمام أن يطالبه بقبضها بالإجماع، كما في «المجموع».

لكن إن علم أن شخصاً لا يؤديها لزمه أن يقول له: ادفع بنفسك ، أو ادفع إلى لأفرقها إزالة للمنكر ، عند تضييق ذلك. وكذلك المال الظاهر في الجديد من قولي الشافعي (أي يجوز لصاحب المال صرفها لمستحقيها مباشرة) . هذا حيث لم يطلب الإمام الظاهرة ، وإلا وجب تسليمها إليه بدلاً للطاعة. وله مع الأداء بنفسه في المالين التوكيل والصرف إلى الإمام » ^(٣).

وقال المحلي في «شرح المنهاج»: « وفيها (يعني الروضة) كأصلها: لو طلب الإمام زكاة الأموال الظاهرة وجب التسليم إليه بلا خلاف، وأما الأموال

(١) «الأحكام السلطانية» للماوردي: (ص١٤٥). وانظر «شرح المحلى على المنهاج»: (٤٢/٢) ، فما فيه مغاير لما هاهنا ؛ «وروضة الطالبين»: (٢٠٦/٣) ؛ ويراجع «المجموع للنووي»: (١٠٤/٦) .

(٢) «الأحكام السلطانية» للماوردي: (ص١٤٥).

(٣) «نهاية المحتاج»: (١٣٦/٣) .

الباطنة فقال الماوردي: « ليس للولاية نظر في زكاتها ، وأربابها أحق بها . فإن بذلوها طوعاً قبلها الوالي » قال القليوبي: « وتصرف الإمام (أي في زكاة المال الظاهر) بالولاية ، لا بالنيابة على المعتمد »^(١) . ومرادهم بالنيابة: النيابة عن المستحقين .

يمكن تلخيص مذهب الشافعية في هذه المسألة كما يلي:

- ١- زكاة المال الظاهر للإمام ولاية طلبها من أرباب المال.
- ٢- وله أن يبعث إلى أصحاب الماشية من يعد عليهم ماشيتهم، ويأخذ منها الزكاة بموجب ما يظهره الحساب ، ويلزمهم بالدفع إليه .
- ٣- ويبعث إلى أصحاب الحرث من يخرص عليهم الثمار، و «يربط» عليهم ما يستحق عليهم ، ليستوفيه منهم يوم الحصاد ، ويلزمهم بالدفع إليه .
- ٤- وإذا طلب الإمام زكاة الأموال الظاهرة وجب على المالكين شرعاً الدفع إليه، وله أن يعاقب من لم يدفع إليه .
- ٥- على صاحب المال الظاهر إن لم يلزمه الإمام بالدفع إليه أن يوصلها إلى المستحقين مباشرة.
- ٦- زكاة الأموال الباطنة ليس للإمام ولاية طلبها من أربابها ، ولا أن يحاسبهم عليها. وإن طلبها منهم لم يجب عليهم الدفع إليه ، بل يجوز ذلك. والأفضل لهم أن يدفعوها إلى المستحقين مباشرة .
- ٧- إذا تحقق الإمام أن إنساناً من الناس لا يخرج زكاة ماله الباطن فعليه إلزامه بإخراجها ، والخيار حينئذ للمالك ، بين قسمها على المستحقين بنفسه ، وبين دفعها إلى الإمام .

(١) «شرح المنهاج» بحاشية القليوبي: (٤٢/٢) .

مذهب الحنابلة :

جاء في «الفروع» لابن مفلح : « قيل : لا يجب دفع الباطن بطلب الإمام : قال بعضهم وجهاً واحداً » وفيه - نقلاً عن الأحكام السلطانية (للقاضي أبي يعلى) : « لا نظر للسلطان في زكاة المال ما لم تبذل له »^(١).

وجاء في متن «الإقناع» للحجاوي ، وشرحه للشيخ منصور البهوتي ، ما نصه : « (للإمام طلب الزكاة من المال الظاهر)، كالمواشي، والحبوب، والثمار. (والباطن) كالأثمان، وعروض التجارة (إن وضعها في أهلها ، ولا يجب الدفع إليه إذا طلبها) بل لربها تفرقتها بنفسه، وهو أفضل، كما تقدم. (وليس له) - أي الإمام - (أن يقاتل على ذلك إذا لم يمنع) من هي عليه (إخراجها بالكلي) إذ الواجب الإخراج ، لا الدفع إلى الإمام»^(٢).

وجاء في «الإقناع» وشرحه أيضاً : « من منع الزكاة بخلأ بها، أو تهاوناً أخذت منه قهراً، وعزّره إمام عدل يضع الزكاة مواضعها ، أو عامل الزكاة. وإن لم يمكن أخذها، بأن غيَّب ماله مثلاً، استتيب ثلاثاً ، فإن تاب وأخرجها وإلا قتل حدّاً لا كفراً . وإن لم يمكن أخذها منه إلا بقتال وجب على الإمام قتاله إن كان الإمام يضع الزكاة مواضعها. ويستحب للإنسان تفرقة زكاته بنفسه، وهو أفضل من دفعها إلى إمام عادل. ولا فرق بين الأموال الظاهرة والباطنة»^(٣).

فحاصل مذهب الحنابلة :

- ١- أن الإمام له ولاية جمع الزكاة بصفته نائباً عن المستحقين لها، لا بالولاية على أرباب المال .
- ٢- للإمام أن يطلب زكاة المال الباطن والظاهر .

(١) «الفروع» : (٢/٥٥٧) .

(٢) «كشف القناع» : (٢/٢٥٩) .

(٣) «كشف القناع شرح الإقناع» : (٢/٢٥٧ - ٢٥٩) ومثله تقريباً ما في «شرح المستهى» : (١/٤١٧) .

٣- لا يجب على أرباب الأموال ظاهرة كانت أو باطنة دفع زكاتهم إلى الإمام أو نوابه، عادلاً كان أو غير عادل ولو طلبها . بل يجوز لهم أن يدفعوها إليه ، أو أن يفرقوها بأنفسهم على المستحقين مباشرة .

٤- يستحب لمالك المال، ظاهراً أو باطناً، أن يفرق زكاته على المستحقين بنفسه، وذلك أفضل من دفعها إلى الإمام ولو كان عادلاً^(١).

٥- إذا امتنع من عليه الزكاة من إخراجها فعلى الإمام أن يلزمه بإخراجها، لكن ليس له أن يلزمه بأن يدفعها إليه، سواء كان المال ظاهراً أو باطناً .

رأي الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) :^(٢)

قال: « باب دفع الصدقة إلى الأمراء »، ثم قال: « دفع الصدقة إلى ولاية الأمر، أو تفريقها هو معمول به ، وذلك في زكاة الذهب والورق خاصة ، أي الأمرين فعله صاحبه كان مؤدياً للفرض الذي عليه . وهذا عندنا هو قول أهل السنة والعلم من أهل الحجاز والعراق، وغيرهم في الصامت (يعني الذهب والفضة)؛ لأن المسلمين يؤمنون عليه كما ائتمنوا على الصلاة . وأما المواشي والحب والثمار فلا يليها إلا الأئمة ، وليس لربّها أن يغيبها عنهم ، وإن هو فرقها، ووضعها مواضعها فليست قاضيةً عنه ، وعليه إعادتها إليهم ، فرقت بين ذلك السنة والآثار »^(٣).

وقال أيضاً: « المال الصامت ليس حكم زكاته إلى السلطان ، إنما هو إلى أمانات المسلمين ، وصدقة الحرث والماشية إنما هي إلى الأئمة ، تؤخذ من الناس على الكره والرضا »^(٤).

(١) وفي قول لأبي الخطاب، وابن أبي موسى: الأفضل دفعها إلى الإمام . ذكره صاحب «شرح المفردات»: (٢٧٤/١).

(٢) إنما اعتنينا بنقل قوله هذا نظراً لإمامته، وشدة عنايته بأحكام (الأموال)، ولا سيما الزكاة .

(٣) «الأموال» لأبي عبيد: (ص ٥٦٨).

(٤) «الأموال»: (ص ٥٠٩).

أولاً: يستدل للقول الذي جعل ولاية أخذ زكاة الأموال الباطنة إلى الإمام كالظاهرة، بما يلي:

١- من القرآن: قوله تعالى: ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾^(١)، فهذه الآية أمرت النبي ﷺ بالأخذ من « أموالهم »، وذلك يشمل الباطن كما يشمل الظاهر .

والآية نزلت في الذين تخلفوا عن النبي ﷺ في غزوة تبوك ، فلما رجع النبي ﷺ جاءوا إليه واعترفوا بذنوبهم، فنزل قوله تعالى: ﴿ وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يتوب عليهم إن الله غفور رحيم . خذ من أموالهم صدقة تطهرهم .. الآية ﴾ . ولذا قال قوم: هذه الآية لا علاقة لها بالزكاة، بل هي خاصة بأبي لبابة ومن معه ، فإن النبي ﷺ أخذ ثلث أموالهم^(٢) .

وعامة أهل العلم على أنها تشمل الزكاة أيضاً^(٣)، على الصفة التي بينها رسول الله ﷺ .

٢- من السنة: أن النبي ﷺ أخذ زكاة الأموال التي سماها الفقهاء فيما بعد باطنة، وأمر بدفعها إليه وإلى عماله . وكان يأمر عماله بأخذها . ونذكر من ذلك ما يلي:

أ- أخرج البخاري في « باب زكاة الغنم » من صحيحه، بسنده عن أنس رضي الله عنه، أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: « بسم الله الرحمن الرحيم . هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، والتي أمر الله بها رسوله ، فمن سئله من المسلمين

(١) «سورة التوبة»: (١٠٣) .

(٢) «تفسير القرطبي»: (٢٤٦/٨) .

(٣) «البدائع»: (٣٥/٢) .

على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعط». فذكر زكاة الإبل ، ثم ذكر زكاة الغنم، ثم قال: « وفي الرقة ربع العشر ، فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها »^(١).

فهذا واضح منه أن النبي ﷺ أمره بأخذ زكاة الورق، وهي الفضة المضروبة.

وأخرجه أبو داود . وقال المنذري: وأخرجه النسائي وابن ماجه^(٢).

ب - نص كتاب النبي ﷺ لمعاذ بن جبل حين أرسله إلى اليمن والياً: «وخذ من المسلمين زكاة أموالهم صدقة من كل خمس أواق ربع العشر ، ولا يؤخذ من أقل من خمس أواق شيئاً (كذا) حتى تبلغ خمساً. فما زاد فعلى ذلك . وما زاد من الذهب فعلى قدر ذلك»^(٣).

ج - أخرج أبو داود وأحمد وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهماً درهماً). الحديث^(٤). قال الترمذي: قال البخاري: هذا الحديث صحيح عندي .

ففيه أنه ﷺ كان يأمرهم بإعطائه زكاة دراهم الفضة. وفي رواية ابن جرير للحديث عن علي قال: قام فينا رسول الله ﷺ ذات يوم، فقال: (إنا قد وضعنا عنكم صدقة الخيل والرقيق ، ولكن هاتوا ربع العشر: من كل أربعين درهماً درهماً ... وفي كل عشرين مثقالاً نصف مثقال)^(٥).

(١) «فتح الباري»: (٣/٣١٩) .

(٢) «مختصر سنن أبي داود»: (٢/١٨٣) .

(٣) «الوثائق السياسية» ، محمد حميد الله: (ص٢١٤).

(٤) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣/٣٢٧): إسناده حسن . وهو في مسند أحمد (٢/١١٨)، نشر (مؤسسة الرسالة) فقال محققه: حديث صحيح؛ وقال عبدالرزاق: موقوفاً على علي.

ورواه أبو عبيد في «الأموال»: (ص٤٦٧)، وقال الشيخ الهراس في تعليقه عليه: قال الدارقطني: الصواب وقف الحديث على علي .

(٥) «كنز العمال»: (٦/٥٥٧) .

هذه الأحاديث السابقة نصية في طلب النبي ﷺ زكاة المال الباطن، وأخذه لها . ويؤيد دلالتها العمومات الأمرة بإعطاء الزكاة للإمام أو من ولاه ، ومنها:

٤- ما أخرجه البخاري في باب «وفي الرقاب» من كتاب الزكاة وغيره، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أمر رسول الله ﷺ بالصدقة، فقيل: منع ابن جميل ، وخالد بن الوليد ، وعباس بن عبدالمطلب . فقال النبي ﷺ: (ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله ورسوله، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً وقد احتبس أدراعه، وأعتدّه في سبيل الله ، وأما العباس فعم رسول الله ﷺ فهي عليه ومثلها معها) ^(١).

فلم يكن العباس رضي الله عنه صاحب سائمة ولا زرع ، إذ كان هاجر في آخر العهد النبوي . وإنما كان ماله ناضباً وقد أتاه عمر ساعياً، وطلب منه زكاة ماله .

٥- ومنها حديث ابن عباس مرفوعاً: (أخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة تؤخذ من أغنيائهم وتردّ على فقرائهم) رواه البخاري ^(٢).

٣- الآثار عن أبي بكر رضي الله عنه الدالة على مثل ذلك :

أ - تقدم أنه أعطى كتاب النبي ﷺ في الصدقة إلى أنس بن مالك، وأمره بالعمل بما فيه .

ب - وأخرج أبو عبيد بإسناده عن محمد بن عقبة قال: سألت القاسم بن محمد عن الزكاة ، فقال: «أما أبو بكر فكان إذا أراد أن يعطي الرجل عطاءه سأله: هل عنده مال حلت فيه الزكاة ؟ فإن أخبره أن عنده مالاً قد حلت فيه الزكاة قاصّةً مما يريد أن يعطيه ، وإن أخبره أن ليس عنده مال حلت فيه الزكاة سلم إليه عطاءه » ^(٣).

(١) «فتح الباري»: (٣/٣٣١) ، ورواه أبو داود والنسائي .

(٢) «فتح الباري»: (٣/٢٦١) .

(٣) «الأموال»: (ص٤١٦)

٤- ما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

أ - أخرج أبو عبيد في كتاب « الأموال » بسنده عن أنس ، قال: « ولاني عمر بن الخطاب الصدقات، وأمرني أن آخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار... وأن آخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم »، ورواه ابن جرير بنحوه^(١).

ب - وروى أبو عبيد في كتاب « الأموال » بسنده عن محمد بن عبدالرحمن الأنصاري: « أن في كتاب رسول الله ﷺ وفي كتاب عمر في الصدقة: أن الذهب لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً »^(٢) الحديث .

ج - وروى الشافعي بسنده عن أبي عمرو بن حماس أن أباه قال: « مررت بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلى عنقي أدمّة. فقال عمر: ألا تؤدي زكاتك يا حماس ؟ فقلت: يا أمير المؤمنين ما لي غير هذه التي على ظهري وآهبة في القرظ . فقال: ذاك مالٌ ، فضع . قال: فوضعتها بين يديه ، فحسبها ، فوجدها قد وجبت فيها الزكاة ، فأخذ منها الزكاة »^(٣) ، ورواه أبو عبيد، وعبدالرزاق، والدارقطني، وصححه البيهقي بلفظ: « كنت أبيع الأدم ، فمر بي عمر بن الخطاب ، فقال: يا حماس، أدّ زكاة مالك . فقلت: إنما هو جعاب وأدم . قال: قومّه وأخرج صدقته » .

وأخرج أبو عبيد بإسناده عن عبدالرحمن بن عبد القاريّ ، قال: « كنت على بيت المال زمن عمر بن الخطاب ، فكان إذا خرج العطاء جمع أموال التجار ، ثم حسبها شاهدها وغائبها ، ثم أخذ الزكاة من شاهد المال عن الشاهد والغائب »^(٤).

(١) « كنز العمال »: (٥٤٥/٦)، (٥٤٩)، « الأموال »: (ص ٤٢٧) .

(٢) « الأموال »: (ص ٤١٣) .

(٣) « الأم » للشافعي: (٤٩/٢) ، والأدمة والآهبة جمعاً قلة لأديم وإهاب على وزن أفعلة . والأديم: الجلد المدبوغ ، والإهاب: الجلد الذي لم يدبغ . وقوله: في القرظ . يعني منقوعة في القرظ ، وهو نبات كانت العرب تدبغ به الجلود .

(٤) « الأموال »: (ص ٤٢٩) .

ثانياً: أما الذين قالوا بأن ليس أخذ زكاة الأموال الباطنة داخلًا في ولاية الإمام ، وليس له حق أخذها ، ولا أن يجبر أصحابها على دفع زكاتها إليه ، فلهم اتجاهان مختلفان :

الاتجاه الأول: ذهب البعض، منهم الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام والحنابلة إلى أن التفريق بين النوعين من الأموال كان ابتداءً منذ عهد النبي ﷺ، وأنه كان يفرق بينهما، وكذلك أبو بكر وعمر وعثمان ، فليس التفريق أمراً جاء به عثمان رضي الله عنه ، بل هو أمر ثبت في الشريعة من حيث الأصل وسار عليه الخلفاء .

قال أبو عبيد: « فرقت بين ذلك السنة والآثار: ثم قال: ألا ترى أن أبا بكر الصديق إنما قاتل أهل الردّة في المهاجرين والأنصار على منع صدقة المواشي، ولم يفعل ذلك في الذهب والفضة؟ »^(١).

وقال أيضاً: « فرقت السنة بين زكاة المواشي، وزكاة الصامت: ألا ترى أن رسول ﷺ قد كان يبعث مصدّقيه إلى الماشية فيأخذونها من أربابها بالكره منهم والرضا . وكذلك كانت الأئمة بعده . وعلى منع صدقة الماشية قاتلهم أبو بكر. ولم يأت عن النبي ﷺ ، ولا عن أحدٍ بعده ، أنهم استكروها الناس على صدقة الصامت ، إلا أن يأتوا بها غير مكرهين . وإنما هي أماناتهم يؤدونها. وإنما تقع الأحكام (أي إلزامات الأئمة) فيما بين الناس، على الأموال الظاهرة، وهي فيما بينهم وبين الله تعالى على الظاهرة والباطنة جميعاً »^(٢).

وجاء في «البدائع»: « ذكر الإمام أبو منصور الماتريدي السمرقندي رحمه الله وقال: لم يبلغنا أن رسول الله قد بعث في مطالبة المسلمين بزكاة الورق (الفضة) وأموال التجارة ، ولكن كان الناس يعطون ذلك »^(٣).

وقال ابن قدامة: « كان النبي ﷺ يبعث السعاة فيأخذون الصدقة من أربابها، وكذلك الخلفاء بعده، وعلى منعها قاتلهم أبو بكر الصديق، ولم يأت

(١) «الأموال»: (ص٥٦٨).

(٢) «الأموال»: (ص٤٤٤).

(٣) مقال للمؤلف بمجلة «منبر الإسلام» عدد (٤) سنة (١٣٦٩هـ) «أعمال المؤتمر الأول للزكاة».

عنهم أنهم استكروها أحداً على صدقة الصامت ولا طالبوه بها إلا أن يأتي بها طوعاً^(١)، وهو ينظر إلى كلام أبي عبيد الذي نقلناه آنفاً .

الاتجاه الثاني: ذهب آخرون، منهم الحنفية، إلى أن دليل خروج زكاة الأموال الباطنة عن ولاية الأئمة هو فعل عثمان رضي الله عنه، والإجماع الذي حصل من الصحابة في عهده على ذلك، وليس السنة، فإنهم أثبتوا أن النبي ﷺ كان يطلبها، ويرسل عماله لقبضها، وكذلك أبو بكر وعمر.

جاء في «الاختيار لتعليل المختار»: « من امتنع من أداء الزكاة أخذها الإمام كرهاً ووضعها في مواضعها ، لقوله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾^(٢)، وقول النبي ﷺ: (خذها من أغنيائهم)؛ وهذا لأن حق الأخذ كان للإمام في الأموال الظاهرة والباطنة إلى زمان عثمان رضي الله عنه بهذه النصوص، فقوضها إلى أربابها »^(٣).

وفي «حاشية ابن عابدين» نقلاً عن «البدائع»: « الطلب للسلطان في زكاة السوائم ، وكذا في غيرها، لكن لما كثرت الأموال في زمان عثمان رضي الله عنه ، وعلم أن في تتبعها ضرراً بأصحابها ، رأى المصلحة في تفويض الأداء إليهم، بإجماع الصحابة ، فصار أرباب الأموال كالوكلاء عن الإمام، ولم ييطل حقه عن الأخذ . ولذا قال أصحابنا: لو علم من أهل بلدة أنهم لا يؤدون زكاة الأموال الباطنة، فإنهم يطالبون بها وإلا فلا ، لمخالفته الإجماع »^(٤).

محاولة للجمع بين الأقوال المتقدمة:

١- لا يختلف الفقهاء في أن للإمام العادل ولاية على جمع زكاة الماشية والحرث ، وأن له اجبار أرباب الأموال على الدفع إليه ، ويجب عليهم إذا طلبها أن يدفعوها إليه ، إلا على قول الحنابلة .

(١) «المغني»: (٤٢/٣) .

(٢) «سورة التوبة»: (١٠٣).

(٣) «الاختيار»: (١٠٤/١) .

(٤) «حاشية ابن عابدين»: (٥/٢).

٢- الأموال الباطنة، وهي النقود والبضائع التجارية ، ليس للإمام ولاية على جمعها بالإكراه ، لا يختلف الفقهاء في ذلك، وليس له أن يبعث عماله إلى الناس لمحاسبتهم عليها وقبضها منهم. وإنما هي إلى أماناتهم، فمن جاءه بها منهم قبلها منه، وكان له عوناً في تفريقها .

وهذا الاتفاق لما بعد عهد عثمان رضي الله عنه . واختلف الفقهاء فيما كان عليه الأمر في عهد النبي ﷺ، وعهد العمرين: فرأى الحنفية أن النبي كان يجمعها أيضاً وأبو بكر وعمر ، وأنهم كانوا يبعثون السعاة عليها، كما يبعثونهم لجمع زكاة الأموال الظاهرة تماماً .
ورأى غيرهم أن ذلك لم يكن.

والأمر الذي نرى انه يجمع بين الأدلة، ولعله رأي هؤلاء في الأحاديث والآثار المتقدم ذكرها: أن الولاة كانوا يُبعثون إلى الأمصار، كاليمن، والبحرين، ونحوها، وإلى القبائل فيصلون إلى أماكن المواشي والزرعات ويحصونها، ويحاسبون الناس على زكاتها، ويأخذون منهم بالكره والرضا. ولكن لم يكن أولئك المبعوثون يأتون إلى الناس في بيوتهم، أو محلاتهم الخاصة، ليحاسبوهم على ما عندهم من الذهب والفضة والعروض التجارية ، ويطلبون منهم زكاتها بالكره والرضا كذلك ، وإنما كانوا يتتصبون في مواقع معينة ، قرية من الناس لياتوهم بزكاة أموالهم . ولم يكونوا يحصون عليهم ، ولا يقومون ، وإنما يتركونها إلى أمانات الناس فمن جاءهم منهم بها قبلوها منهم .

وهذا عندي حقيقة قول المالكية، إلا أنهم زادوا على من سواهم القول: بأنه يجب على رب المال الباطن الدفع إلى الإمام، لكن قالوا إن ذلك متروك لأمانة رب المال وموكل إليه. فهو في نظري عندهم «واجبٌ ديانةً» ، وليس بمعنى إعطاء الإمام حق الكشف والتتبع والمحاسبة .

٣- من علم الإمام بامتناعه من إخراج زكاة ماله الباطن، فعليه أن يلزمه بإخراجها، ولو أدى الأمر إلى قتاله ، على أن ذلك لا يلغي خيار المالك في الدفع إلى المستحقين مباشرة .

٤- يختلف قول الحنفية في ما يمر به على العاشر عن قول غيرهم ، فهو عند الحنفية مال ظاهر، وعند غيرهم مال باطن .

وجه قسمة الأموال إلى ظاهرة وباطنة :

لم نجد في الكتاب ولا في السنة تصريحاً، ولا إشارة إلى تعليق حق الإمام في أخذ الزكاة «بظهور» المال .

وأول ما وجدنا من ذلك ما روى الإمام مالك في باب «زكاة العروض» من موطئه، وأبو يوسف، وأبو عبيد، من طريق مالك، عن يحيى بن سعيد، عن رزيق بن حيّان ، وكان رزيق على جواز مصر في زمان الوليد بن عبد الملك، وسليمان، وعمر بن عبد العزيز ، فذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه: «أن انظر من مرّ بك من المسلمين فخذ مما « ظهر » من أموالهم ، مما يديرون من التجارات ، من كل أربعين ديناراً ديناراً ... إلى آخر الحديث »^(١).

وكان عهد عمر بن عبد العزيز - رحمة الله - عليه آخر القرن الهجري الأول.

ولم نجد هذين المصطلحين في كلام مالك في «الموطأ»، ولا في «المدونة» ، ولم نجده أيضاً في كلام الشافعي في « الأم » بعد التتبع والبحث^(٢). ثم رأينا هذا المصطلح فيما بعد يستعمل للتفريق بين النوعين في كلام أبي عبيد المتوفى سنة (٢٢٤ هـ) كما تقدم النقل عنه .

وكثر استعماله بعد ذلك ، واعتبره جمهور الفقهاء «ضابطاً» للتفريق بين النوعين. وإلا فأنواع الأموال الزكوية الأصلية محدودة ، وهي الماشية والزروع والثمار؛ والنقدان، وأموال التجارة ، فعبروا عن الثلاثة الأولى « بالأموال الظاهرة»، وجعلوا هذا الوصف هو « الضابط » لما يستحق الإمام تولى الأخذ

(١) «الموطأ»: (٢٤٨/١)، و«الأموال» لأبي عبيد: (ص٤٢٦)، و«الخراج» لأبي يوسف: (ص١٢٧).

(٢) بعد كتابة هذا وجدت للشافعي نصّاً ذكر فيه «الأموال الظاهرة»، وهو قوله في «الأم»: (٨٤/٢)، في «باب فضل السهمان عن جماعة أهلها»: «يعطي الولاة جميع زكاة الأموال الظاهرة: الثمرة والزروع والمعادن والماشية».

منه، وعبروا عن النوعين الآخرين « بالأموال الباطنة »، وجعلوا هذا الوصف ضابطاً لما يستحق الإمام الأخذ منه من أجل سهولة التعبير عن المسألة في الدراسات الفقهية .

ويستند في إثبات صحة هذا الضابط إلى أمرين :

١- الأول: ما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه استحدث عمل «العاشر»، وهو موظفٌ يجعله على المعابر بين بلد وبلد، وقد يكون المعبر جسراً أو نهراً، أو طريقاً ، فما مرَّ من ذلك المعبر من أموال المسلمين أخذ منه الزكاة، ولو كانت تلك الأموال نقوداً ، أو عروضاً تجارية . وهي في الأصل من الأموال الباطنة ، لكنها لما « ظهرت » بالانتقال من بلد إلى بلدٍ ، زال عنها وصف « البطون » والتحقت بالأموال الظاهرة ، فاستحق الإمام الأخذ منها .

هذا تحليل الحنفية لوظيفة العاشر^(١). وغيرهم ينكر ذلك ويرفضه ، ويرى أنه لا يأخذ من الأموال الباطنة إلا ممن يأتيه بها طوعاً واختياراً .

٢- الثاني: ما ورد عن عمر بن عبدالعزيز أنه كتب إلى عامله: « فخذ مما ظهر » من أموالهم ... الخ « كما تقدم .

ووجدنا هذا الاصطلاح «الباطن» في كلام الشافعية والحنابلة. أما المالكية فلم نجدهم استعملوا لفظي الظاهر والباطن في ما اطلعنا عليه من كلامهم ، بل يستعملونه لأحد النوعين: « الماشية، والحرث ». وللآخر: « العين »، أو «الصامت»، أو « الناض » .

رأينا في هذا الضابط :

نلاحظ على هذا الضابط عدم الدقة ، فبضائع التجار التي يعرضونها، ويشاهدها العملاء وسائر الناس في الأسواق، وفي المحلات التجارية، سواء كانت مواد غذائية ، أو أمتعة ، أو ذهباً وفضة، كانت الفتوى على أن زكاتها ليست إلى السلطان، بل هي من الأموال التي ينفرد أصحابها بحق إيصال زكاتها

(١) «الهداية»، «وفتح القدير»، «والعناية»: (٢/٢٢٤ - ٢٢٦)، و «البدائع».

إلى المستحقين . فهذا الظهور لم يجعلها « ظاهرة » ، بل بقيت عندهم مندرجة تحت اسم « الباطن » . ولم يقل أحد من الفقهاء المتقدمين فيما نعلم ، إنها تعامل معاملة الماشية والثمر والزرع ، بل الأمر المتفق عليه أنها تعامل معاملة النقود ، فتدخل في مصطلح « الأموال الباطنة » مع أنها من حيث رؤية الناس لها « ظاهرة » ، كما لا يخفى .

وكذا لو أن بعض أصحاب المواشي أخفى مواشيه في مكان لا يطلع عليه أحد من البشر ، كأن تكون في صحراء بعيدة ، أو في حظائر ، أو حدائق ذات أسوار عالية ، فإنها لا تدخل بذلك في « الأموال الباطنة » بل تبقى ظاهرة ويبقى حق جباية زكاتها إلى الإمام .

فهو إذن ضابط غير جامع ولا مانع ، وإنما هو أمر تقريبي .
والضابط السليم الذي لا يرد عليه نقض ، اسم « الماشية والزرع » ، واسم « النقود والعروض » .

معنى الظهور والبطون :

قال الماوردي (٤٥٠هـ) : « الظاهر ما لا يمكن إخفاؤه ، كالزرع والثمار والمواشي . والباطن ما يمكن إخفاؤه ، من الذهب والفضة وعروض التجارة »^(١) .

ويفهم من كلام صاحب « البدائع » من الحنفية أن « الباطن » هو الذي يكون « في المصر » غير بارز عنه ، ويفهم منه أن الظاهر ما برز عن المصر ، كالسوائم التي ترعى في الصحراء ، والمال النقدي أو السلعي ، الذي يسافر به صاحبه من بلد إلى بلد ، وذلك حيث قال : « وأما المال الباطن الذي يكون في المصر . الخ »^(٢) .

ويقصر عامة الفقهاء الذاهبين إلى التفريق بين النوعين على وصفي الظهور والبطون ، وعلقوا التفريق بين النوعين بهذين الوصفين .

(١) « الأحكام السلطانية » : (ص ١٤٥) .

(٢) « البدائع » : (٣٥ / ٢) .

ونقح الحنفية المناط ، بأن قالوا: إنما ثبت حق الإمام في الأخذ من الأموال الظاهرة من أجل حاجة أهلها إلى حمايته لتلك الأموال ، كأنهم نظروا إلى أن الأموال الباطنة محمية بإخفاء أهلها لها ، لا بحماية الإمام وسلطة الدولة ، وأنه إنما أعطي حق جباية زكاة الظاهرة مقابل قيامه بواجبه في حمايتها من العدوان .

ولذلك اشترط الحنفية في العاشر الذي يأخذ زكوات الأموال الباطنة - إذا ظهرت بانتقالها من بلد إلى بلد - أن يكون قادراً على حماية التجار، وأموالهم من اللصوص وقطاع الطرق ، قالوا: « لأن الجباية بالحماية » ، قالوا: ومن ذلك أن الخوارج على الإمام، لو غلبوا على مصر من الأمصار، وأخذوا من أهله الزكوات ثم غلبهم الإمام واسترجع مصر، فليس على أهله إعادة إخراج الزكاة إليه، لأنه لم يحمهم^(١).

وجاء في «العناية على الهداية»: « الأموال الباطنة الأداء فيها لصاحب المال؛ لكونها غير محتاجة إلى الحماية ، لبطونها ، فإذا أخرجها إلى المفازة احتاجت إلى الحماية فصارت كالسوائم »^(٢).

على أن نصب العاشر ليس ملزماً لمن يبرّ به بدفع الزكاة إليه عند كل الحنفية، فلدى الحنفية قول آخر نسبته صاحب «البدائع» إلى الإمام الماتريدي ، أن نصبه في الأصل لأخذ العشور من الحريين ، وأنصاف العشور من أهل الذمة، على سبيل الإلزام ، أما الزكاة فإنما يأخذها من المسلمين دون إلزام تخفيفاً عنهم من عناء البحث عن مستحقيها في مصر ، ولا يلزمهم الدفع إليه^(٣).

ومما هو جدير بالذكر أن من عدا الحنفية لا يذكرون العاشر أصلاً ، مما يدل على أنهم لا يعتبرون نصبه لأخذ الزكاة من تجار المسلمين مشروعاً أصلاً. وسئل الإمام مالك عن نصبه فأنكره . جاء في «المدونة» من رواية سحنون، عن ابن القاسم: « قال [سحنون] قلت: ما قول مالك: أين ينصب هؤلاء الذين يأخذون العشور من أهل الذمة، والزكاة من تجار المسلمين ؟ فقال: لم أسمع منه فيه

(١) «الدر المختار»، «وحاشية ابن عابدين»: (٣٨/٢، ٢٤) ، و «الاختيار»: (١٠٤/١) .

(٢) «العناية» بهامش فتح القدير: (٢٢٤/٢) .

(٣) «البدائع»: (٣٦/٢) .

شيئاً، ولكني رأيته فيما يتكلم به أنه لا يعجبه أن ينصب لهذه المكوس أحد . قال ابن القاسم: وأخبرني يعقوب بن عبدالرحمن، من بني القارة، حليف لبني زهرة، عن أبيه: أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى عامل المدينة: « أن يضع المكس، فإنه ليس بالمكس ، ولكنه البخس ، قال الله تعالى: ﴿ ولا تبخسوا الناس أشياءهم ﴾^(١)، ومن أتاك بصدقة فاقبلها منه ، ومن لم يأتك بها فالله حسيبه . والسلام . قلت: أليس إنما تؤخذ من تجار المسلمين، في قول مالك الزكاة في كل سنة مرة، وإن تجروا من بلد إلى بلد، وهم خلاف أهل الذمة في هذا ؟ فقال: نعم . قال: ومن اتجرَ ومن لم يتجر فإلما عليه الزكاة في كل سنة مرة^(٢) .

أنواع الأموال الظاهرة:

١- المواشي .

٢- الثمار والزروع .

٣- المعادن: « ينص الفقهاء أنها من الأموال الظاهرة [انظر مثلاً: «الأحكام السلطانية» للماوردي (ص ١٥٣)] ، والمعادن: ما يستخرج من باطن الأرض .

ويختلف الفقهاء في أصناف المعادن التي تؤخذ منها الزكاة، فقليل النقدان لا غير ، وقليل هما وسائر المعادن ، ويؤخذ منها ربع العشر لكن الذي يهمننا هنا أن حق الأخذ منها للإمام . وليس لصاحبها دفعها مباشرة إلى الفقراء إن كان الإمام يأخذها . وقد ورد أن علياً أتى رجلاً أصاب تراب معدن فطالبه بزيكاته . روى أبو عبيد بسنده عن أبي الحارث الأزدي: أن رجلاً استخرج معدناً، فباعه بمائة شاة ، فأخبر علي بذلك، فأتاه، وقال: أين الركاز الذي أصبت ... القصة ، قال: فخمّس عليّ المائة شاة^(٣) .

(١) «الأعراف»: (٨٥) و «هود»: (٨٥) و «الشعراء»: (٨٣) .

(٢) «المدينة الكبرى»: (٣٣١/١) .

(٣) «شرح المحلى على شرح المنهاج»: (٤٠/٢)؛ و«نهاية المحتاج»: (١٣٦/٣)؛ و«المغني»: (٣/٢٥ ، ٢٦)؛ و«الأموال»: (ص٣٤٩) .

وقد روى أبو عبيد بإسناده: « أن رسول الله ﷺ أقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبلية في ناحية الفرع . قال: فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم » ^(١) .

وروى الدراوردي عن ربيعة بن الحارث بن بلال المزني: « أن النبي ﷺ أخذ منه زكاة المعادن القبلية » ^(٢) .

٤- الأموال الزكوية التي تنقل من بلد إلى بلد ، وإن كانت في البلد باطنة ، لكنها إن نقلت إلى بلد آخر تصبح عند الحنفية على القول المعتمد ظاهرة ، سواء كانت نقوداً، أو عروض تجارة . وهي التي ينصب العاشر لأخذ زكواتها على عهد عمر رضي الله عنه . وبذلك أخذ الحنفية - كما تقدم - وانفردوا بذكر هذا النوع، كما ذكرناه من قبل . جاء في «الفتاوى الهندية»: « يأخذ العاشر صدقات الأموال الظاهرة، وصدقات الأموال الباطنة التي تكون مع التاجر »، قالوا: فإن كان المال مما يسرع إليه الفساد، كالبطيخ، فلا يعشّر، لأن قطاع الطريق لا يقصدونه غالباً إلا اليسير منه للأكل . وهذا عند أبي حنيفة . وقال أبو يوسف، ومحمد: يعشّر أيضاً ^(٣) .

والشافعية والحنابلة عندما عدّوا الأموال الظاهرة لم يذكروا هذه الأموال المنقولة، بل لا يذكرون العاشر أصلاً فيما اطلعنا عليه من كلامهم ^(٤) ، مما يدل أنهم يرون أن بروز صاحبها بها في الأسفار لا يخرجها عن حالها الأصلي، وهي البطون .

(١) «الأموال»: (ص ٣٤٧)؛ و«المغني»: (٣/ ٢٤ ، ٢٥) .

(٢) «المغني»: (٣/ ٢٥) .

(٣) «الفتاوى الهندية»: (١/ ١٨٣)؛ و«الهداية»: (٢/ ٢٤٥)؛ و«ابن عابدين»: (٢/ ٢٤)؛ و«الفروع» لابن مفلح الحنبلي: (٢/ ٥٥٧) .

(٤) انظر «نهاية المحتاج»، والشبرايملي: (٣/ ١٣٢ ، ١٣٦) .

أنواع الأموال الباطنة:

يدخل في الأموال الباطنة ما يلي:

١- الذهب والفضة، سواء كانت نقوداً مضروبة، أو سبائك، أو تبرأً، ويلتحق بها الحلّى الفضية والذهبية عند من أوجب فيها الزكاة، والنقود الورقية.

٢- عروض التجارة: وهي المواد التجارية من جميع الأصناف من البزّ والعمّور، والأغذية، وسائر الأموال. لكن إن كان التاجر يتعامل بالمواشي بيعاً وشراءً، فإنها تكون مالاّ ظاهراً. أما إن كان يتعامل بالنقدين، كالصيارف والصاغة، فإنها تكون باطنة.

٣- الركاز: وهو ما يوجد في باطن الأرض من دفائن أهل الجاهلية على القول بأن ما يؤخذ منه زكاة وليس فيئاً^(١).

٤- ويلحق بها زكاة الفطر نصّاً على ذلك الشافعية^(٢).

أما المالكية فإن إعطاء زكاة الفطر للوالي عندهم مستحب. لكن قال الدسوقي: ظاهر المدوّنة الوجوب^(٣).

وقد ثبت في السنة أنها كانت تجمع عند النبي ﷺ: روى البخاري من حديث أبي هريرة قال: « وكلني النبي ﷺ بحفظ زكاة رمضان »^(٤).

ومن هذا يفهم حديث: « أن النبي ﷺ أمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة »^(٥).

والأثر عن ابن عمر شاهد على ذلك، وهو أنه: « كان يعطيها الذين يقبلونها » رواه البخاري. أي الذين يتصبون من جهة الإمام لقبضها. وفي نسخة

(١) «نهاية المحتاج»: (٣/١٣٦، ١٣٢). و«الأم» للشافعي: (٢/٨٤).

(٢) «شرح المحلى على المنهاج»: (٢/٤٠)؛ و«نهاية المحتاج»: (٣/١٣٢)، قال الشبراملسي: المراد أنها ملحقة بالباطن.

(٣) «الشرح الكبير» وحاشية الدسوقي: (١/٥٠٧، ٥٠٨).

(٤) «فتح الباري»: (٣/٣٧٦، ٣٧٧).

(٥) «فتح الباري»: (٣/٣٦٧).

الصغاني من صحيح البخاري: قال البخاري: «كانوا يعطونها للجمع لا للفقراء»
قاله ابن حجر. ثم قال: «ووقع في رواية ابن خزيمة عن أيوب قال: قلت [أي
لنافع]: متى كان ابن عمر يعطي؟ قال: إذا قعد العامل. قلت: متى يقعد
العامل؟ قال: قبل الفطر بيوم أو يومين»^(١)، فهذا عن ابن عمر شاهد لكون
زكاة الفطر كان ولي الأمر ينصب عمالاً لقبضها، لكن يظهر أن كل مزكّ كان
يحضرها إلى العامل في المسجد أو غيره، لا أن العامل كان يذهب إلى البيوت
لأخذها، ولا أنه كان يلزم بها.

الأحكام التي تختلف فيها الأموال الباطنة عن الظاهرة:

١- منها أن ولاية أخذ زكاة الظاهرة إلى الإمام إجماعاً تقريباً، وأما الباطنة
فزكاتها يجوز للمالك أن يخرجها مباشرة إلى الفقراء، على التفصيل والخلاف
المتقدم بيانه.

٢- ومنها أن الدين يمنع الزكاة بقدره من الأموال الباطنة عند جمهور
العلماء. وأما الظاهرة فلا يمنع الدين الزكاة فيها، وهو قول مالك، وقول
للشافعي، لأنها نامية بنفسها. قال بعض الشافعية: الفرق أن الظاهر ينمو بنفسه،
والباطن ينمو بالتصرف، والدين يمنع ذلك، ويحوج إلى صرفه في قضائه.
وهو رواية عن أحمد، قال: لأن المصدق إذا جاء فوجد إبلاً، أو بقرأ، أو
غنماً لم يسأل: أي شيء على صاحبها من الدين. قال: وليس المال هكذا.
وعن أحمد رواية أخرى أنه يمنع، كما في الباطنة، وهو قول للشافعي، وقول
بعض السلف. وقال أبو حنيفة: الدين الذي تتوجه المطالبة به يمنع الزكاة في
جميع الأموال إلا الزرع والثمار، بناءً منه على أن الواجب فيه ليس صدقة، وإنما
هو مؤونة الأرض. قال ابن قدامة: لأن السعاة - أي على صدقة المواشي -
يأخذون زكاة ما يجدون، ولا يسألون عما على صاحبها من الدين، فدل على
أنه لا يمنع زكاتها^(٢).

(١) «فتح الباري»: (٣/ ٣٧٥، ٣٧٦).

(٢) «المغني» لابن قدامة: (٢/ ٤٢، ٤٣)؛ و«الهداية»، و«فتح القدير»، و«العناية»: (٢/ ١٦٠)؛
و«شرح المحلى على المنهاج»: (٢/ ٤٠)، و«روضة الطالبين» للنووي: (٣/ ١٩٧).

ومن جنس هذا ما يذكره المالكية: أن الساعي يأخذ زكاة الماشية والحرث، والمعدن سواء كان رب المال حاضراً أو غائباً ، حتى لو كان مفقوداً أو مأسوراً^(١).

٤- ومن الفروق أيضاً ما قال الماوردي: الممتنع من إخراج الزكاة إن كان من الأموال الظاهرة، فعامل الصدقة يأخذها منه جبراً ، وهو بتعزيره أحق ، وإن كان من الأموال الباطنة، فيحتمل أن يكون المحتسب أخص بالإنكار عليه ، لأنه لا اعتراض للعامل في الأموال الباطنة^(٢).

٥- ومن ذلك ما قال أبو عبيد: « المال الصامت (أي الباطن) لا يختلف الناس أن القول قول المالك في جميع ما ادعى (أي إذا ادعى أن عليه ديناً أو أنه أخرج زكاته) ، وذلك أن حكمه ليس إلى السلطان، إنما هو إلى أمانات المسلمين ، وصدقة الحرث والماشية إنما هي إلى الأئمة تؤخذ من الناس على الكره والرضا»^(٣).

٦- ومنها عند الحنفية: أن المالك لو مرّ على العاشر بمواشٍ سائمة هي أقل من نصاب، وفي بيته منها ما يكملها نصاباً أخذ منه الواجب ، لأن الكل داخل تحت الحماية^(٤)، أما لو مر عليه بدراهم أقل من نصاب فلا يأخذ منه شيئاً ، ولو علم أن له مالاً آخر بمنزله يتممه نصاباً^(٥).

٧- ومنها ما ذكره ابن مفلح من الخنابلة في «الفروع»: أنه لو كان المالك غائباً عندما مرّ الساعي بماشيته، فأخذ الساعي منها الزكاة ، أجزأ من غير نية، لأن له ولاية أخذها وإذن ونية المالك متعذرة^(٦).

(١) الدسوقي والشرح الكبير: (١/ ٤٨٠ ، ٤٨١) .

(٢) «الأحكام السلطانية»: (ص٣٠٩).

(٣) «الأموال»: (ص٥٠٩).

(٤) «الفتاوى الهندية»: (١/ ١٨٤) .

(٥) «الفتاوى الهندية»: (١/ ١٨٣) .

(٦) «الفروع»: (٢/ ٥٥٣) .

أخذ عثمان رضي الله عنه زكاة الأموال الباطنة:

روى أبو عبيد بإسناده عن عائشة ابنة قدامة بن مظعون قالت: « كان عثمان ابن عفان إذا خرج العطاء أرسل إلى أبي فقال: إن كان عندك مال قد وجبت فيه الزكاة حاسبناك به من عطائك »^(١).

أي يأخذ من العطاء الذي سيعطيه إياه من بيت المال مقداراً ما عليه من الزكاة فيما يملكه من النقود في منزله .

ومثله ما رواه عن هُبيرة بن بريم قال: « كان عبدالله بن مسعود يعطينا العطاء في زُبُل صغار ثم يأخذ منه الزكاة » . قال أبو عبيد: « وجه ذلك عن عثمان وابن مسعود أنهما إنما كانا يأخذان الزكاة لما قد وجب قبل العطاء لا لما يستقبل »^(٢).

تحقيق ما نسب إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه:

من ترك أخذ زكاة المال الباطن:

لم نجد هذه النسبة إلى عثمان رضي الله عنه فيما رجعنا إليه من كتب المالكية والشافعية والحنابلة، ولم يذكره أبو عبيد في كتابه «الأموال» مع إحاطته وعنايته بمأثورات الزكاة . ولكن ورد في كلام الحنفية: فقد نصوا على أن عثمان رضي الله عنه هو الذي ترك أمر إخراج زكاة المال الباطن إلى أربابه ، بعد أن كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يتولون جمعها .

ولم يذكر الحنفية ، فيما اطلعنا عليه ، لقولهم هذا مستنداً ، إلا قول عثمان رضي الله عنه: «هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليقضه ، وليزك ما بقي»^(٣) . أخرجه مالك، والشافعي، وأبو عبيد في «الأموال»، ويحيى

(١) «الأموال»: (ص٤١٧).

(٢) «الأموال» .

(٣) «البدائع»: (٧/٢) ، و«الاختيار» ، و«شرح فتح القدير».

بن آدم في «الأموال»^(١).

وتابع الحنفية على ذلك كثير من كتبوا في شأن الزكاة ، وخاصة في هذا العصر ، دون تحقيق للموضوع ، مع أن في إثباته إشكالاً كبيراً .

وجعل بعض الكاتبيين في الزكاة من المعاصرين هذا الأمر كأنه حقيقة تاريخية^(٢) . واستند في ذلك إلي أن السيوطي أورده في « تاريخ الخلفاء »^(٣) وأورده العسكري في « الأوائل » .

وبعد الرجوع إلى « تاريخ الخلفاء » وجدناه يستند إلى « الأوائل » ولم يذكر مرجعاً آخر .

وبالرجوع إلى كتاب « الأوائل » وجدنا أنه لا مستند له إلا قول الحنفية .

ونحن ننقل هنا نصّه كاملاً من كتابه :

قال العسكري في كتابه «الأوائل»: « أول من فوّض إلى الناس إخراج زكاتهم عثمان ، خطب الناس في شهر رمضان ، فقال: « أيها الناس ، هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليقضه ، وليزك ما بقي » . قال أبو يوسف: لما جعل عثمان إخراج الزكاة إلى أرباب الأموال سقط حقه من الأصل ، فليس لخليفة بعده أن يطالبهم ؛ وليس ذلك كصدقة المواشي ، لأن أرباب الأموال يحفظون أموالهم تحت أيديهم ، وحفظ الصحاري على الإمام . قال: ولهذا نصب عمر العشارين لما كثرت الفتوح ، وتصرفت التجارة في البلدان ، ليأخذوا زكاة ما يمر بهم من أموال التجار ، ويعتبروا النصاب والحول ، ولا يأخذوا ممن عليه دين ، ولا من مال الصبي . وذلك لأن حماية الطرقات وما تحتوي عليه إنما تلزم الإمام » . ثم قال العسكري: وقال محمد بن الحسن: « بل جعل عثمان القبض في الأصل للإمام . وعلى هذا القياس يجوز أن يعزّل الإمام بعد

(١) «كنز العمال»: (٥٥٠/٦)، «وموطأ مالك»: (١٢٤٦/١) .

(٢) انظر بحث د. محمد عقله، المقدم إلى المؤتمر الأول للزكاة ؛ وكتاب «الفقه الإسلامي وأدلته» للدكتور وهبة الزحيلي: (٨٨٨/٢) ، وغيرهما .

(٣) انظر «تاريخ الخلفاء» للسيوطي: (ص١٣٦) .

عثمان أربابَ الأموال من ذلك ، كما للموكل أن يعزل الوكيل . وكما أنه إن جعل القبض إلى مصدق بعينه كان له عزله .

قال العسكري: والصحيح قول أبي يوسف، لأن ذلك العقد لو كان كالوكالة، لانفسخ عند موت عثمان، لأن الوكيل ينزل عند موت الموكل. وإنما كان ذلك كسائر ما عقده عمر، مما لا يجوز حله لأحد^(١) . أ.هـ . كلام العسكري .

والواضح أنه ناقل فيما قاله عن أئمة الحنفية . وأنه ليس له مستند آخر .

وواضح أيضاً أن ماخذ الحنفية ليس عن نقل تاريخي موثق بالأسانيد ، عن قولٍ صريح لعثمان رضي الله عنه، أنه « ترك » الأخذ، أو « فوّضَ » الإخراج إلى أرباب المال. بل مستندهم الاستنباط من دلالة هذا الأثر المذكور أعلاه .

وقول العسكري: « إنما ذلك كسائر ما عقده عمر رضي الله عنه مما لا يجوز حله لأحد »؛ معناه أن ذلك سنة سنّها عثمان رضي الله عنه ، كما سنّ الأذان الأول للجمعة ، وأنه يجب على الأمة التمسك بذلك، كما يتمسكون بسائر شعائر الدين ، بناء على الأصل من أن قول الصحابي حجة، وهو أصل معتبر عند الحنفية والحنابلة، ويوافق عليه الشافعي إذا كان الصحابي أحد الخلفاء الراشدين، وهو قول بعض المحققين، كابن القيم والعلائي. وقد قرره قبلهما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهم الله جميعاً، لقول النبي ﷺ: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة)، ولغيره من الأدلة المثبتة لهذا الأصل^(٢).

هذا، وإن استنباط الحنفية لهذا الأمر من هذا الأثر الوارد عن عثمان رضي الله عنه لنا فيه نظر من وجوه:

(١) كتاب «الأوائل» للعسكري: (ص ١٢٥).

(٢) راجع لتحقيق ذلك رسالة الحافظ العلائي: «إجمال الإصابة في أقوال الصحابة»، نشرت بالكويت بتحقيقنا ، ففيها جلاء لهذا الأصل الفقهي، وبيان وجهة نظرنا في هذا الأصل المختلف فيه. وانظر أيضاً «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: (٩/٢٥) .

الأول: أنهم إن أخذوه من قوله « وليزك ما بقي »، فليس صريحاً في ذلك، بل يحتمل أن مراده: فليدفع اليّ زكاته، أو: ليدفعها إلى العامل ، فيكون دليلاً على أن عثمان رضي الله عنه كان يأخذها ، لا على عكس ذلك . فهو أمرهم بالتزكية وأطلق ، فينصرف إلى الطريقة المعهودة ، وهي إعطاء الزكاة إلى الإمام اختياراً .

الثاني: أنه قال: « هذا شهر زكاتكم »؛ وهذا يدل على أنه كان هو، أو من قبله ، جعل لأخذ العمال الزكاة شهراً معيناً ، قيل إنه رمضان ، وقيل المحرم، وهذا يدل على أنه يعني إخراج الزكاة إلى من ينصبه الإمام ، إذ لو كان «ترك» ذلك لأرباب الأموال؛ لكان لكل منهم موعد خاص لإخراج زكاته عندما يتم حوله من حين الانعقاد .

الثالث: قوله: « فمن كان عليه دين فليقضه »؛ إذ معنى ذلك أن العامل إنما يطلب منه زكاة ما عنده من المال الذي يبقى بعد سداد الدين . ولو أنه أراد «تفويض» إخراج زكاة المال إليهم لما كان لقوله: « فمن كان عليه دين فليقضه »؛ أي معنى ذلك أن المالك حيثنذ يُسقط الدين من الموجودات ، فلا حاجة إلى تعجيل الأداء .

وربما كان مراده ، وهو الأكثر موافقةً لرواية أخرى رواها مالك وأبو عبيد: أن المدين إذا التزم السداد قبل الشهر المعين الذي ينصب فيه العامل ، فإن مال الدائن يكون تاماً، فيأخذ العامل الزكاة عن المال كله ، بخلاف ما لو كان بعضه ديوناً لم تقبض ، فلا وجه لأخذ العامل الزكاة عنها في الحال ، لأن الدين إنما يجب إخراج زكاته إذا قبض ، عند مالك وغيره . ونص الرواية المذكورة: «هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤدّ دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة»^(١) .

(١) «الموطأ»؛ و«الأموال» .

توجيه ما نسب إلى عثمان من «ترك» أخذ زكاة المال الباطن، على افتراض صحته:

إن ما نسب إلى عثمان رضي الله عنه قد تلمس العلماء سببه، على أوجه، منها:

- ١- أنه كره أن يفتش العمال على المستور من الأموال، وفي ذلك ضرر عظيم على الناس، ويؤدي إلى مفاسد لا تخفى.
- ٢- أن أموال الفبيء، وما أصاب الناس من المغنم، كان في عهده كثيراً، وهذا قلل الحاجة إلى الاستقصاء في أمر زكاة الأموال الباطنة.
- ٣- أن غرضه كان تقليل تكلفة جمع الزكوات.
- ٤- صعوبة حصر الأموال الباطنة.

ثم إن جمهور الحنفية جعلوا ما فعله عثمان رضي الله عنه «تفويضاً» إلى الملاك، أي بمعنى التوكيل عنه والإنابة، وليس للإمام بعده أن يطلب زكاتها، لمخالفة الإجماع، لكن إن تيقن أن أحداً من الناس لا يخرج زكاة ماله الباطن جاز له أن يطلب، بل وجب عليه ذلك، بموجب الأصل، لأن التوكيل لا يطل حق الأصيل في الأخذ. وهذا كله كما لا يخفى مجرد التماس للعدر بالظن، إذ لم يرد ذلك في نص ثابت بسنده عن عثمان أنه قصد ذلك، بل إن ترك عثمان لأخذ زكاة المال الباطن موضع شك كبير من حيث الأصل، كما قدّمنا.

على أن هذا التفويض ليس تخريجاً متفقاً عليه بين الحنفية، بل هو قول محمد بن الحسن، أما عند أبي يوسف فهو سنة سنّها عثمان، فليس لأحد نقضها بعده. وقد تقدم بيان ذلك في كلام العسكري.

أخذ علي رضي الله عنه زكاة المال الباطن:

تقدم الحديث عن علي رضي الله عنه: «هاتوا صدقة الرقّة (أي الفضة) من كل مائتي درهم خمسة دراهم»، وأن الدارقطني رجّح وقفه على عليّ. فإن صح؛ فهذا من علي رضي الله عنه مطالبة بزكاة مال باطن.

أخذ خلفاء بني أمية زكاة المال الباطن :

يبدو أن خلفاء بني أمية كانوا يأخذون زكاة المال الباطن. ويدل لهذا آثار يفيد مجموعها ذلك. فمنها ما روي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال: «اجتمع عندي نفقة فيها صدقة ، فسألت سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد الخدري أن أقسمها، أو أدفعها إلى السلطان ؟ فأمروني جميعاً أن أدفعها إلى السلطان ، ما اختلف عليّ منهم أحد » ، «المجموع» للنووي: (١٦٢/٦). فالنفقة لا شك كانت نقوداً ، وهؤلاء الأربعة من الصحابة تأخرت وفاتهم إلى عهد معاوية رضي الله عنهم جميعاً، فكانوا يقصدون بالفتيا.

وفي تاريخ البعقوبي (٢٠٧/٢) ما يفيد: أن معاوية رضي الله عنه كان يأخذ الزكاة من الأعطية^(١) .

وأخرج مالك في «الموطأ» ، ومن طريقة أبوعبيد في «الأموال» ، عن رزيق بن حيان ، وكان رزيق على جواز مصر في زمن الوليد وسليمان وعمر بن عبدالعزيز ، فذكر أن عمر بن عبدالعزيز كتب إليه « انظر من مربك من المسلمين، فخذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً ... »^(٢) . فهذا حمله الخفية على أنها كانت بذلك «ظاهرة» فيأخذ العاشر زكاتها كما تقدم . أما من لم يعتبر ذلك فهي عنده «باطنة» ، فيلزمه أن عمر بن العزيز كان يأمر عماله بطلب زكاة أنواع من المال الباطن .

وروى أبو عبيد أيضاً عن يزيد بن يزيد قال: « كان عمر بن عبدالعزيز إذا أعطى الرجل عمالته أخذ منها الزكاة ، وإذا رد المظالم أخذ منها الزكاة ، وكان يأخذ الزكاة من الأعطية إذا خرجت لأصحابها »^(٣) ، ولما في الروايات المنقولة من الدلالة على ذلك لمن يدقق فيها مع التروّي والإنصاف. والله الهادي إلى سواء السبيل .

والمراد أنه يأخذ منها الزكاة التي وجبت على المكلف في أمواله الأخرى

(١) بحث الدكتور عقلة / أبحاث المؤتمر: (ص ٢٢٣).

(٢) «الموطأ» ، و«الأموال»: (ص ٤٢٦) .

(٣) «الأموال»: (ص ٤٣٧) .

الباطنة الموجودة لديه . لا أنه يأخذ الزكاة عن العطاء نفسه كما ظن « البعض » . وهو ظن خاطئ، لما في الحديث: (لا زكاة في مالٍ حتى يحول عليه الحول).

رأينا في هذه المسألة:

أولاً: القول الذي ذهب إليه بعض الفقهاء من كون النبي ﷺ وأبي بكر وعمر كانوا يطلبون زكاة المال الباطن، كما كانوا يطلبون زكاة المال الظاهر ، ويرسلون عمال الزكاة لقبضها ، كما ذهب إليه الحنفية، هذا القول عندنا قول صحيح بالأدلة التي أوردناها من كتاب الله تعالى، والمأثور من السنن.

ثانياً: ما قاله أبو عبيد والماتريدي، والموفق ابن قدامة: من أن النبي ﷺ كان يترك أمر إخراج زكاة المال الباطن إلى أربابه، وأماناتهم هو عندنا أيضاً قول صحيح، ومعناه عندنا إنهم لم يكونوا يفتشون عن المال الباطن، ولا كانوا يذهبون إلى الأماكن الخاصة لتتبع تلك الأموال ، ولا يكرهون الناس على الإفصاح عما عندهم من الأموال، ولا كانوا يحاسبونهم على زكاتهم ، بل من جاء منهم بشيء قبل منه .

ثالثاً: ما قاله الحنفية، وبعض الفقهاء: من أن عثمان رضي الله عنه «ترك» أخذ زكاة المال الباطن، وقوض الإخراج إلى أرباب الأموال ، هو قول غير موثق ، والدليل الذي استندوا إليه لإثبات ذلك ليس الاستدلال به مقبولاً ، بل هو أدلّ على أنه كان يأخذ زكاتها . فلا يصلح الاستناد إليه في تخصيص السنن الثابتة بالتواتر عن النبي ﷺ، وخليفته رضي الله عنهما أنهم كانوا يرسلون السعاة لقبض الزكاة ، خاصة وقد ثبت أن عمر بن عبدالعزيز كان يطلب الزكاة من الأموال الباطنة . ويرسل من يقبضها . لكن كل ذلك من عثمان ومن قبله، ومن بعده، معناه أن يرسل إلى المدن والقرى والقبائل البعيدة من ينتصب لأخذ الزكاة، فمن جاءه بالزكاة قبلها منه .

فعثمان رضي الله عنه جرى على ما كان عليه العمل قبله، واستمر بعده.

رابعاً: عامة الفقهاء في العصور الإسلامية اللاحقة ، يذهبون إلى التفريق بين المال الظاهر ، فيقرون بأن للإمام الحق في تحصيله بنفسه أو بنوابه ، وبين المال

الباطن ، فيرون أن إخراج زكاته موكول إلى أربابه ، وليس من شأن الإمام التعرض لهم فيه ، ما لم يعلم أن أحداً من الناس لا يخرج زكاة ماله ، فعلى الإمام أن يأمره بإخراجها ، وأن يلزمه بذلك ، إما بتوزيعه مباشرة على مصارفه ، ولما بدفعه إلى الإمام أو نوابه ليتولى صرفه إليها .

خامساً: الذي يبدو أنه حصل تحوّل في الفتيا من الأمر بدفع زكاة المال الباطن إلى الإمام ، إلى إجازة إخفائها ، وأن ذلك نشأ حين بدأ بعض الأمراء في عهد بني أمية ، وربما في عهد بني العباس بعدهم ، بالعبث بحصيلة الزكاة ، وصرفها في غير مصارفها الشرعية . فتحرّج بعض الصحابة الذين تأخّرت وفاتهم ، وأدركوا ذلك العهد ، من الإفتاء بعدم دفع زكاة الأموال الباطنة إلى الأمراء ، كما يأتي بيانه . بل أمروا بإعطائهم إياها ، حيث إنهم أولو الأمر الذين ثبتت بيعتهم ، وفي منع إعطائهم الزكاة ، مع طلبهم لها ، شق عصا الطاعة ، ومخالفة لما درج عليه المسلمون منذ العهد النبوي . لكن لما كثر هذا وانتشر أفتى بعض الصحابة والتابعين بجواز إخفائها عن أولي الأمر ، على رهبة من الأمراء أن يطلّعوا على تلك الفتاوى ، فيؤذوا من أفتى بها . وحيث كان إخفاء الأموال الظاهرة متعذراً أو متعسراً ، فقد اقتصر الاستفتاء ، والإفتاء على إخفاء زكاة الأموال الباطنة ، أما الظاهرة فقد استمرت الفتوى على إعطائها للأمراء ، لما في منعها منهم مع ظهورها ، وطلبهم لزكاتها ، من المشاقة والتعريض لثوران الفتنة . واستمر الأمر على ذلك ، إلى أن جاء عهد الإمام أبي عبيد ، وكان ما قاله دالاً على أن الأمر لعهدده كان مستقراً على أن يعطي أرباب الأموال الباطنة زكاتها للفقراء مباشرة .

وبعد ذلك جاء المذهب الحنبلي -وهو آخر المذاهب بالترتيب التاريخي نشوءاً- جاء بالقول بأن زكاة دفع الأموال الظاهرة للإمام غير واجب كذلك وإن طلبها .

وكل ذلك التحول في نظري بسبب وجود « جو عام » تقتضي المصلحة الحقيقية فيه الحيلولة بين « الأئمة » الذين فقدوا صفة « العدالة » ، وبين وضع اليد على هذه الحصيلة المالية الهائلة ، والحيلولة بين مياه هذا النهر العظيم وبين الوصول إلى الأراضي التي شقّ أصلاً ليرويتها ويحييها .

اعطاء الزكاة إلى الإمام الجائر :

بعض من لم يوجب إعطاء الزكاة الباطنة للإمام ، أجاز إعطاءها له ، بل استحب بعضهم ذلك . ومرادهم إعطاؤه إياها إن كان عادلاً ، أي إن كان يأخذها على وجهها ويصرفها في مواضعها حسبما يقتضيه الشرع .

وكذلك الذين أوجبوا إعطاءه زكاة المال الظاهر أرادوا به الإمام العادل .

لكن إن كان الإمام جائراً ، بأن ينفق ما يتحصل لديه من الزكوات على قصوره، وشهواته، ورفاهيته الخاصة، أو يختص بها حاشيته المقرين وأتباعه الموالين، مع عدم استحقاقهم لها ، فقد ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الحكم المذكور أعلاه يتغير:

فقال الحنفية: إن أعطاها له ، والحال كذلك، فعليه الإعادة .

وقال المالكية: إن دفعها إلى الإمام الجائر اختياراً، فوضعها في غير حقها لم تجزئه . وإن طلبها الإمام الجائر فعلى ربها حجزها، والهرب بها ما أمكن. فإن أخذها منه بالإكراه فلا تلزمه الإعادة^(١).

اما الشافعية فرأوا أن دفعها إلى الإمام الجائر إن طلبها جائز ، بل قال الشافعية: إن دفعها إليه أفضل ، بل قال بعضهم دفع زكاة المال الظاهر إليه متى طلبها واجب، وإن علم أنه يصرفها في غير وجهها^(٢).

وكذلك عند الحنابلة . قال في الشرح: لا يختلف المذهب أن دفعها للإمام جائز ، سواء كان عدلاً أو غير عدل ، وسواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة . ويبرأ بدفعها إليه ، سواء صرفها في مصارفها أو لم يصرفها . قال أحمد: هؤلاء اصحاب النبي ﷺ يأمرهم بدفعها إلى الأمراء ، فما أقول أنا؟!

وقد احتج القائلون بجواز دفعها إليه مع جوره ، بالسنة المطردة الواردة في إعطاء زكاة الأموال الظاهرة للأئمة ، وقد ذكرنا ذلك في مواضعه .

(١) «الشرح الكبير»، وحاشية الدسوقي: (٥٠٢/١ ، ٥٠٤) .

(٢) «القليوبي»: (٤٣، ٤٢/٢)؛ و«تحفة المحتاج»: (٣٤٤/٣)؛ و«شرح مستهمل الارادات»: (١/ ٤١٩)؛ و«المغني»: (٦٤٤/٢) .

واحتجوا أيضا بما ورد من فتاوى الصحابة الآمرة بذلك والمجيزة له:
فمنها:

١ - ما أخرجه أبو عبيد في «الأموال»: « أن عائشة رضي الله عنها كانت تدفع زكاتها إلى السلطان » .

٢ - وأخرج بسنده عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال: « سألت سعد بن أبي وقاص ، وأبا هريرة ، وأبا سعيد الخدري ، وابن عمر ، فقلت: إن هذا السلطان يصنع ما ترون ، أفأدفع زكاتي إليهم؟ فقالوا كلهم: ادفعوا إليهم » .

٣ - وذكر في «المدونة الكبرى» مثل ذلك عن أكثر من عشرة من الصحابة، وعن بعض التابعين .

٤ - وأخرج أبو عبيد أيضا عن أبي الحكم، قال: « أتى ابن عمر رجل فقال: أرأيت الزكاة ، إلى من أدفعها ؟ فقال: ادفعها إلى الأمراء وإن تمزَّعوا بها لحوم الكلاب على موأدهم » .

٥ - وأخرج أيضا عن قزعة قال: « قلت لابن عمر: إن لي مالا، فإلى من أدفع زكاته ؟ فقال: ادفعها إلى هؤلاء القوم ، يعنى الأمراء . قلت: إذاً يتخذون بها ثياباً وطيباً . فقال: وإن اتخذوا بها ثياباً وطيباً » .

أما الذين قالوا بعدم جواز دفعها إلى الإمام الجائر فقد ذكروا فتاوى لبعض الصحابة والتابعين، منها:

١ - ما أخرجه أبو عبيد: «أن أبا هريرة لقي رجلاً يحمل زكاة ماله يريد بها السلطان ، فقال له: ما هذا معك ؟ فقال: «زكاة مالي أذهب بها إلى الإمام . فقال: أفى ديوان أنت ؟ فقال: لا . فقال: لا تعطهم شيئاً » .

٢ - وأخرج أبو عبيد أن رجلاً قال لابن عمر: ما ترى في الزكاة؟ فإن هؤلاء لا يضعونها في مواضعها؟ فقال: ادفعوا اليهم . قال: فقلت: أرأيت لو أخروا الصلاة عن وقتها أكنت تصلي معهم ؟ قال: لا . فقلت: وهل

- الصلاة إلا مثل الزكاة ؟ فقال: لبسوا علينا لبس الله عليهم».
- ٣ - وأخرج عن حسان بن أبي جميلة ، أن ابن عمر رجع عن قوله في دفع الزكاة إلى السلطان ، وقال: «ضعوها في مواضعها» .
- ٤ - وروى عن حسان بن أبي يحيى الكندي، قال: «سألت سعيد بن جبير عن الزكاة، فقال: ادفعتها إلى ولاية الأمر . قال: فلما قام سعيد تبعته ، فقلت: إنك أمرتني أن أدفعتها إلى ولاية الأمر، وهم يصنعون بها كذا ، ويصنعون بها كذا . فقال: ضعها حيث أمرك الله . إنك سألتني على رؤوس الناس فلم أكن لأخبرك» .
- ٥ - وأخرج أبو عبيد أيضاً عن إبراهيم والحسن أنهما قالوا: « ضعها مواضعها وأخفها » .

الفصل الثاني

تولي الدولة أخذ الزكاة من الأموال العصرية

- نعني بالأموال العصرية: الصور التي تأخذها النقود في العصر الحاضر ، مما لم يكن موجوداً في العصور السابقة .
- ويشمل ذلك ما يلي:
- ١ - الحسابات الجارية في البنوك ، وحسابات التوفير ، والودائع الاستثمارية لديها ، وقيم الاعتمادات المستندية .
 - ٢ - أسهم الشركات .
 - ٣ - السندات والقروض الربوية .
 - ٤ - المخزون من العروض التجارية ، والمعرض في المحلات التجارية في الداخل والخارج .
 - ٥ - الثروة الحيوانية المعدة للإنتاج .

الاتجاهات العامة لفقهاء العصر في إخراج زكاة هذه الأموال :

يتجه أغلب فقهاء العصر إلى أنه ينبغي أن تتولى حكومات الدول الإسلامية أخذ الزكاة من هذه الأموال بقوانينها، وأجهزتها الإدارية والمالية .

وإنما حذاهم إلى هذا ما رأوا من إهمال كثير من الناس لفريضة الزكاة، وأن الزكوات لو أخذت على الوجه الشرعي من كل مكلف بها، وصرفت بكاملها في أوجهها الشرعية ، لكانت كافية لسداد حاجات جميع المستحقين لها في جميع البلاد الإسلامية ، ولأخرجتهم من حدّ الفقر والعوز إلى حدّ الغنى والاكتفاء. وبذلك تتغير حال الشعوب الإسلامية من التخلف، والاعتماد على المعونات الاقتصادية المقدمة من الشعوب الأخرى ، إلى حال القدرة على الاكتفاء الذاتي ، الأمر الذي سيكفل للأمة الإسلامية العزة والرفعة ، والتمكن من اتخاذ القرارات المصيرية بحريّة وكفاءة ، ويرفع المستوى المعيشي لجميع أفراد الأمة الإسلامية .

ورأى الفقهاء المشار إليهم أن الحكم الفقهي الذي درج عليه الفقهاء السابقون، من أن الدولة لا تأخذ زكاة الأموال الباطنة، أصبح غير ملائم للعصر الحاضر ، نظراً لأن عامة أموال المسلمين صارت باطنة بالمعنى التقليدي ، وقل الاستثمار المباشر في الأموال الظاهرة ، كالزراعات الفردية ، والمواشي السائمة. قالوا: فلو اقتصر الجمع على زكاة ما بقي من ذلك لكانت الحصيلة شيئاً ضئيلاً لا يكفي لمواجهة المتطلبات الجسيمة التي شرعت الزكاة من أجل الوفاء بها . وقد ضن غالب الناس بأداء الزكاة باطنة أو ظاهرة .

وكان العلاج في نظر هؤلاء الفقهاء الأجلاء ، أن يسند أمر جمع الزكوات إلى الدولة ، وأن تأخذها من جميع الأموال الزكوية بلا استثناء ، بإصدار قوانين تلزم المكلفين بالدفع إليها تحت طائلة العقوبات، من حبس أو حجز أو غير ذلك، في حالات التهرب أو الامتناع .

ومن أول من أثار هذه القضية الشيخ عبد الوهاب خلاف ، والشيخ عبدالرحمن حسن ، والشيخ محمد أبو زهرة ، في حلقة الدراسات الاجتماعية التي نظمتها الجامعة العربية بدمشق في سنة (١٩٥٢م)، ورأت أنه يتعين الآن أن

يتولى ولي الأمر جمع الزكاة من الأموال الظاهرة والباطنة.

ثم تابع المسألة بالتأكيد والتوضيح الشيخ محمد أبو زهرة في مقالات له نشرت بالمجلات الدينية بمصر .

وتلقى المسألة الشيخ يوسف القرضاوي في كتابه القيم « فقه الزكاة » الذي أصبح مرجع المعاصرين في شؤون الزكاة. وتابع هو - حفظه الله - القضية بالتوكيد والتوضيح بأسلوبه الفذ البالغ التأثير في مقالات له نشرت بالمجلات الإسلامية بالخليج .

وسار على طريقهم في ذلك أكثر الذين كتبوا في هذا الشأن^(١)، حتى أصبح هذا الاتجاه تياراً قوياً يصعب إيقافه، أو تحويله عن الجهة التي هو سائر إليها ، إلا أن يشاء الله .

وتتبعاً بعض الأقطار لإسلامية لإصدار قوانين للزكاة ، ربما كان من أهدافها أن تسير على هذا المنوال .

أما ما صدر فعلاً من تلك القوانين ، فإن بعضها لم يساير هذا الاتجاه، بسبب ما يكتنفه عند التنفيذ من الصعوبات:

فقانون بيت الزكاة في الكويت (١٩٨٢م) ، وقانون الزكاة في البحرين (١٩٧٩م)، وفي الأردن (١٩٧٨م)، جعلت الخيار إلى المكلف بين دفع الزكاة إلى الهيئة الحكومية المختصة ، أو التوزيع بنفسه إلى المستحقين .

والقانون الليبي نصّ صراحة في المادة (٣٤) على: « ان الزكاة المستحقة في الأموال الباطنة ، كأوراق النقد ، ودخل المباني، وأموال التجارة ، وأضافت اللائحة التنفيذية (م١٢): (الأسهم والحصص في الشركات والسندات)، والصكوك وسائر الأوراق التي تقوم مقام النقود، وبالنسبة إلى زكاة الفطر ، فيقوم المكلف بصرفها في مصارفها الشرعية، دون تدخل من الإدارة العامة لشؤون الزكاة ، ودون حاجة إلى تقديم إقرارٍ عنها » .

(١) انظر: د. شوقي شحاته: التطبيق المعاصر لفريضة الزكاة (ص٧١) ؛ وبحته ضمن أعمال المؤتمر الأول للزكاة بالكويت سنة (١٤٠٤هـ) (ص٣١٩) ؛ د. محمد عقلة: بحته ضمن أعمال المؤتمر المذكور ؛ فؤاد العمر: نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة .

ونظام الزكاة في المملكة العربية السعودية يلزم التجار بدفع نصف زكاة الأموال المتاجر بها، والمسجلة لدى وزارة التجارة؛ كإسماط الحكومة مع زكاة أرباحها، ويبقى النصف الثاني بيد التاجر يوصله بنفسه إلى الأفراد، والجهات المستحقة التي يعرف احتياجها إلى المساعدة. ولم يتعرض نظام الزكاة السعودي للأموال الباطنة لدى غير التجار سواء في أماكنهم الخاصة، أو في حساباتهم لدى البنوك .

والحكومة الأردنية توقفت في سنة (١٩٧٨م)، في شأن مشروع قانون يجعل أمر جمع الزكاة وصرفها إلى الحكومة، بسبب الصعوبات التي تواجه تطبيق ذلك بموجب قانون ملزم^(١) .

أما قانون الزكاة في السودان لعام (١٩٨٣م)، فإنه لم يفرق بين الأموال الظاهرة والباطنة، وإنما طلب من جميع أصحاب الأموال أن يدفعوا زكاة أموالهم للدولة^(٢) .

وقانون الزكاة، والعشر الذي صدر في باكستان بتاريخ (٢٠/٦/١٩٨٠م)، ألزم الحكومة بجباية الزكاة بقوة القانون من بعض الأموال دون بعض . والتي ألزم بجباية زكاتها هي الأصناف التي يسهل حسابها والرقابة عليها. وهي أحد عشر نوعاً ، منها حسابات التوفير في البنوك ، والودائع لأجل، والسندات الحكومية، وأسهم الشركات، والمؤسسات ، وبوليصات التأمين على الحياة ، ومكافآت نهاية الخدمة^(٣) .

وذهب الفقهاء المذكورون في الاستدلال لهذا الاتجاه طريقتين مختلفتين :

الطريقة الأولى : العودة إلى ما كان عليه الأمر في العهد النبوي وخلافة العمرين ، من أخذ الإمام الزكوات من الأموال الزكوية كلها ظاهرة وباطنة ، بإلزام المكلفين بدفع الزكاة إليه ، على ما نقله الحنفية ، كما تقدم .

(١) ذكر هذه الصعوبات التي أبدتها اللجنة المكلفة بدراسة القانون المذكور: الأستاذ فؤاد العمر. (انظر كتابه: نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة ص٤٨) وما بعدها .

(٢) يوسف العالم: الدورة الأولى (ص١٥٥) .

(٣) السيد فؤاد العمر: «نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة» (ص١٥٧) .

قالوا: وما فعله عثمان رضي الله عنه كان على سبيل «التوكيل» لأرباب الأموال، فكان ذلك مناسباً إذ كان الدين غرضاً في النفوس طرياً ، تنفعل به نفوس أهل الإسلام، فيبادرون إلى إخراج زكواتهم، ولو لم تطلب منهم . فلما طال العهد وضعف الإيمان، كان أثر ذلك عكسياً ، فأهمل غالب الناس أداء الزكاة بخلاً وشحاً ، فوجب على الدولة أن تتصدى لتصحيح الوضع ، وتلافي النقص ، لتمكين من رعاية شؤون الطبقات المحرومة ، وسائر الجهات المستحقة للزكاة . ولا يكون ذلك إلا «بالغاء» هذه «الوكالة» ، وعودة الدولة إلى مباشرة حقها الأصيل في طلب الزكاة وجمعها وصرفها . هذا على افتراض صحة ما نسب إلى عثمان رضي الله عنه ، ونحن قد بينا سابقاً أن صدوره أصلاً من عثمان، أمر غير ثابت واقعياً ، ولا يقرّ به من عدا الحنفية ، وعلى افتراض وقوعه قد اختلف في تخريجه هل هو في حقيقته «توكيل» يمكن الغاؤه أم هو «سنة» واجبة متبعة لا يجوز مخالفتها؟ وذكرنا إن الصواب في نظرنا أنه كان يعمل كما عمل سلفه الصالحون من الطلب والأخذ ، لكن دون تتبع ولا تفتيش ولا إلزام .

وهذه الطريقة كما هو واضح ، معناها «إلغاء» الحكم في زكاة الأموال الباطنة ، وهو الحكم الذي اتفق عليه جمهور الأمة ، بل ادعى الحنفية الإجماع عليه ، وقال أبو عبيد والموفق من الحنابلة، والسمرقندي من الحنفية ، وإنهم لا يعلمون لما يخالفه مستنداً من كتاب أو سنة قولية أو فعلية ، وهو الأمر الذي سارت عليه الأمة الإسلامية في عامة عصورها ، واستقر عليه العمل .

الطريقة الثانية: وهي لا تتضمن «إلغاء» الحكم المذكور ، بل تسيير تحت رايته، لكن قالوا: إن غالب الأموال الباطنة تحولت في العصر الحاضر إلى أموال «ظاهرة» ، فينبغي أن يسند أمر جمعها إلى الحكومات الإسلامية ، عملاً بالحكم الشرعي المتفق عليه تقريباً بين الفقهاء من أن شأن زكاة الأموال الظاهرة إلى السلطان .

واستأنس البعض لذلك بما ينقله الحنفية من فعل عمر رضي الله عنه، ومن بعده من الخلفاء، إذ نصبوا العاشرين لجمع الزكوات من الأموال التي تبرز مع التجار من بلد إلى بلد ، كما تقدم إيضاحه ، فإن تلك الأموال، سواء كانت

بضائع تجارية أو نقوداً ، لما كانت في المصر كانت «باطنة» فلما برزت صارت «ظاهرة» وتغير حكمها تبعاً لذلك .

فراوا أن ذلك يقتضي أيضا في الأموال الباطنة التي رأوا أنها تحولت في عصرنا الحاضر إلى أموال ظاهرة ، أن يتغير حكمها ، فيكون للحكومة ولاية جمع زكاتها إلزاماً . أما الأموال الباطنة الأخرى ، كالבضائع التجارية في مخازنها عند التجار ، والأموال النقدية التي يحتفظ بها الناس في أماكنهم الخاصة ، فتبقى باطنة ، فلا يكون للحكومات ولاية أخذ الزكاة منها .

ومن هنا يختلف حكم الأموال التي بقيت باطنة بين أصحاب هاتين الطريقتين ، فتستحق الحكومات أخذ الزكاة منها على الطريقة الأولى ، ولا تستحقها على الطريقة الثانية .

وربما قال بعض من سار على الطريقة الثانية: ان هذه الأموال التي بقيت باطنة حتى في الدور والأماكن الخاصة ، قليلة جداً بالنسبة إلى الأموال التي ظهرت ، فيمكن تجاهلها ، وأن يكون انطباق القانون عاما لجميع الأموال الزكوية دون استثناء .

وهذا عندي انسياق مع هذا التيار القوي الذي أشرت إليه ، دون حساب للعواقب العنيفة التي ستظهر في حال التطبيق الفعلي على تلك الأموال .

أما كيفية تحول غالب الأموال الباطنة إلى ظاهرة في العصر الحاضر ، وبيان وجهة نظرنا فيه ، فهو كما يلي: عند من قال بذلك ، فتفصيله كما يلي:

١ - الحسابات الجارية في البنوك ، وحسابات التوفير ، والودائع الاستثمارية ، وقيم الاعتمادات المستندية:

هذه الحسابات لا يتمكن أحد من أن يطلع على مقاديرها غير صاحبها ، طبقاً للأنظمة المصرفية المعمول بها حالياً ، لكن يمكن للحكومة ، بحكم قضائي أو بغير حكم ، أن تطلع عليها إذا احتاجت إلى ذلك ، طبقاً لما أفاده لنا بعض

العاملين في المصارف الأردنية^(١) .

وفي ظل التقنيات الحاسوبية الحديثة لا يحتاج الأمر للكشف عن الرصيد لدى البنك لأي إنسان، من أي من هذه الحسابات، في أي وقت كان، إلى أكثر من لحظات معدودة من الموظف. وهذا ما يدل على انها أصبحت ظاهرة، فتستحق الحكومة أخذ الزكاة منها إلزاماً. استناداً إلى مذهب الحنفية.

ونحن قد بينّا أنه وإن ذهب الحنفية إلى أن العاشر يأخذ مما كان باطناً من الأموال إذا ظهر، فإن مرادهم بظهوره ليس مجرد ظهوره للعيان، أو العلم بوجوده لدى المالك، ما دام في داخل الأمصار. ولكن مرادهم: بروزه بالانتقال من قطر إلى قطر، لاحتياجه حينئذ إلى « الحماية ». فوجود النقود لدى البنوك، وإمكانية معرفة الحكومة لمقاديرها، وكونها لها سلطة الاطلاع على الأرصدة البنكية، ليس مُدْخِلاً لتلك الأرصدة تحت اصطلاح « المال الظاهر » حتى عند الحنفية.

على أن عامة الفقهاء لا يعتبرون نصب العاشر لأخذ زكاة الأموال الظاهرة مشروعاً، ومنهم من أنكر حقه في إلزام الناس بدفع الزكاة إليه، كالإمام مالك، والإمام الماتريدي، بل الخيار إلى أرباب الأموال في الدفع إليه. كما تقدم. وبذلك لا يكون للقياس هنا موضع، وإنما يكون هذا قولاً مبنياً على مجرد المصلحة.

٢ - الأسهم:

أسهم الشركات المساهمة العامة التي تتداول في أسواق المال (البورصات) وتنشر أسعارها في نشرات دورية، أو في الصحف اليومية، وتنشر ميزانية تلك الشركات، ويبان ما عندها من الموجودات من الأصول الثابتة والمتداولة، وما

(١) وقد يختلف هذا العرف من قطر إلى قطر، ومن عصر إلى عصر، بحسب ما يظهر لأصحاب القرار من المصالح. لكن كما عدّ أحد مدراء البنوك: « ليس هناك حكومة عاقلة تجعل هذه الحسابات عرضة للكشف عنها، ولو لأجل مصلحة الدولة »، يعني أن ذلك يؤدي إلى هرب رؤوس الأموال من البلاد، وذلك يؤدي إلى ضعف الاقتصاد ثم موته.

لديها من الاحتياطات، وما عليها من الاستحقاقات، ينشر ذلك في الصحف عند إقرار الميزانيات آخر كل سنة ، أو في فترات دورية .

قالوا: فكل ذلك يجعل أموال تلك الشركات داخلة في ضابط (المال الظاهر) فتستحق الحكومة جباية الزكاة من المكلفين إلزامياً، إما على الشركة ككل ، وإما على المالكين لتلك الأسهم^(١) استناداً إلى مذهب الحنفية في زكاة المال الظاهر .

ونقول هنا ما قلناه أعلاه: من أنه - في حدود علمنا - لم يوجد من فقهاء المسلمين ، لا من الحنفية ولا من غيرهم ، من قال بأن الأموال النقدية في داخل المصر يجوز اعتبارها أموالاً ظاهرة، ولو كانت معلومة الوجود ، ولو بإقرار مالكيها ، وحتى لو كانت مكشوفة ظاهرة لعين كل ناظر . وأن هذا قول ليس له مستند في الاجتهادات السابقة لعلماء الأمة فيما نعلم .

ولو ذهب ذاهبون مع ذلك إلى إنها تصبح ظاهرة ، وجاريهاهم في ذلك، فنحن نرى أن مال الشركة ككل . للنظر إليه على أنه مال ظاهرٌ وجهٌ لو فرضت الزكاة على الشركة بصفتها شخصاً معنوياً ، أما إن لم تفرض عليها بل على الأفراد باعتبار ما يملكون من أسهمها، فهي مال باطن قطعاً .

على أن في انطباق هذا الحكم على جميع الشركات نظراً ، وانما يمكن ادعاء انطباقه على الشركات المساهمة العامة دون غيرها من أصناف الشركات .

٣ - القروض الربوية السندات :

القرض الربوي كسائر القروض بالنسبة إلى رأس مال القرض ، فتخرج الزكاة عنه عند قبضه لكامل المدة التي يقيها لدي المقترض، أو لسنة واحدة، كما قاله الإمام مالك .

أما الفائدة الزائدة على رأس المال فهي مال محرّم ليس للمقرض أخذه، لأنه فضلٌ خالٍ عن العوض، فيكون ربا محرماً ، وعليه إن كان أخذه من محتاج أن

(١) أجاز المؤتمر الأول للزكاة في الفتوى المتعلقة بهذا: ربط الزكاة على الشركات أنفسها في أحوال خاصة ، فلذا لم تقم الشركة بإخراج ما يستحق عليها من الزكاة فعلى المالكين تزكية أسهمهم ، انظر للتفصيل: «أبحاث وأعمال المؤتمر الأول للزكاة» (ص ٤٤١) .

يرده عليه ، فإن كان أخذه من مُصِرٍ على المراجعة فلا يرده عليه ، بل يتخلص منه بإعطائه للفقراء ، أو إنفاقه في المصالح العامة للمسلمين ، ولا يجوز إخراجه على سبيل التصديق به ، لأن الصدقة بالمال الحرام لا تجوز ، لأن الله تعالى : « طيب لا يقبل إلا طيباً » ، فلا يصلح إعطاء الزكاة من ذلك المال ، ولا عنه .

وحكم رأسمال القرض الربوي أنه مال باطن ، فتتطبق عليه أحكام المال الباطن من جهة عدم استحقاق الإمام أخذ زكاته إلزاماً ، بل الخيار فيه إلى صاحبه: إن شاء أعطاها للإمام ، وإن شاء فرقها بنفسه .

وأما السندات - وإن كانت ديوناً - فقد قيل فيها إنها أموال ظاهرة ، لأنها أوراق مالية تتداول في أسواق المال بيعاً وشراءً ، وبذلك تعرف أسعارها ومقاديرها في النشرات اليومية للسوق عند الفتح والإغلاق .

والذي أراه أن هذا لا يخرجها عن أن تكون باطنة ، كما قلته في الأسهم بالنسبة إلى مالكةا ، سواء كانت سندات حكومية أو غير حكومية . ويمكن أن يقال في السندات الحكومية بأخذ الحكومة الزكاة منها عند ما تدفع قيمتها إلى حاملها ، استثناءً بما ورد عن عمر بن عبدالعزيز أنه : « كان إذا أعطى الرجل عمالته أخذ منها الزكاة ، وإذا ردّ المظالم أخذ منها الزكاة » . ولكن هذا مشروط بكون الحكومة الآخذة عادلة ، ولا تكون في هذا المجال عادلة إن كانت تستحل الربا ، وتحميه بخلاف سندات المقارضة مثلاً ومنه إصدار السندات الربوية .

٤- البضائع التجارية المعروضة والمخزونة لحساب التاجر في الداخل والخارج :

قال بعض فقهاء العصر: إن الحكومات في أكثر بلاد العالم المتحضر ، ومنها البلاد الإسلامية ، تلزم التجار «من أجل احتساب ضريبة الدخل أو غيرها من الضرائب» ، بامساك دفاتر تظهر حساباتهم ، وما لديهم من الأموال المتداولة ، وأموال الأصول الثابتة ، سواء كانت زكوية أو غير زكوية ، ولموظفي الحكومة سلطة الاطلاع على تلك الدفاتر . وبذلك تتمكن الحكومة من معرفة ما لدى التاجر من البضائع التجارية التي تستحق عليها الزكاة ، ويلتزم بتقديم إقرارات

مالية توضح التغيرات في مقدار ماله ، والنشاطات التي يمارسها .
قالوا: وهذا يجعل هذه الأموال من قبيل الأموال الظاهرة ، فتستحق
الحكومة أخذ الزكاة منها إلزاماً ، كما أن لها حق أخذ الزكاة من السوائم، وما
يَرّ به التاجر على العاشر عند الحنفية .

ويمكن أن يرَدّ هذا القياس بما ردّ به في حق الأرصدة البنكية تماماً .
على أنه يبقى لهذا القول وجه بالنسبة إلى البضائع التي تستورد إلى القطر
الذي يقيم فيه المالك ، أو تصدر منه ، وهي البضائع التي جرى العرف في
العصر الحاضر على توظيف الضرائب الجمركية عليها .

فهذا النوع في نظري يمكن أن تلزم الحكومة العادلة أصحابه بدفع زكاته
إليها، نظراً لأن القياس فيه تام ، وهو يوافق ما سنّه الإمام عمر بن الخطاب
رضي الله عنه . مع العلم أن جمهور الفقهاء يعتبرونه باطناً، ولا يجعلون للإمام
حق أخذ الزكاة منه بطريق الإلزام .

٥ - الثروة الحيوانية المعدّة للإنتاج :

الثروة الحيوانية المعدّة للإنتاج إن كانت من الأنعام السائمة (التي ترعى في
الكلا المباح) فيها الزكاة اتفاقاً ، وللإمام العادل حق جباية زكاتها بنفسه
ونوابه، إلزاماً عند الجميع عدا الحنابلة .

أما ما كان من الأنعام معلوفاً فلا زكاة فيه عند الجمهور . وعلى هذا فإن
المشاريع الاستثمارية التي يتركز الاستثمار فيها على الإبل، أو البقر، أو الغنم ،
وتقدم لها أغذيتها في المعالف ، لا يستحق فيها زكاة ، سواء كانت مُعدّة لإنتاج
الالبان، أو اللحوم .

لكن مذهب الإمام مالك أن المعلوف منها فيه الزكاة أيضاً . وبهذا أخذت
الهيئة الشرعية لبيت الزكاة .

وفي كلا النوعين: السائمة ، وغير السائمة ، الحق للإمام في قبض زكاتها
ويجب الدفع إليه . ولا يقال إن المعلوفة ما دامت داخل مباني المشروع فهي من

جنس المال الباطن ، ولا حقّ للإمام في أخذ زكاته ، لأن زكاة الأنعام بحسب الأدلة الشرعية مفوّضة إلى الإمام العادل في جميع أحوالها ، والقصور إنما كان في « الضابط » لعدم دقته ، كما قدمنا .

أما المشاريع التي تستثمر في تربية حيوانات أخرى كالدجاج البياض واللاحم ، والحيوانات الأخرى ، كطيور الزينة ، والأرانب ، وغيرها فلا زكاة فيها اتفاقاً .

سلطة الإمام في الكشف عن الأموال الباطنة من أجل تحصيل الزكاة منها :
إن التدخل الحكومي لجمع الزكوات يمكن تصنيفه إلى مراتب ، نذكرها بترتيب تصاعدي :

المرتبة الأولى : إنشاء هيئة حكومية لتلقي الزكوات ، مع ترك الأمر للاختيار الشخصي بين إيصال الزكاة إلى تلك الهيئة ، أو القيام بالتوزيع المباشر ، مع عدم المطالبة ، وعدم إلزام المنتع ، بل يترك الأمر إلى ضمائر المكلفين .
وهذا ما جرى عليه العمل في بعض البلاد الإسلامية .
وقد ينضم إلى هذا قيام الهيئة المذكورة بالدعاية والترغيب .

المرتبة الثانية : الطلب شخصياً عن لهم استحقاقات مالية - من أي نوع كان - لدى الحكومة ، أن يخبروا بما يستحق عليهم من زكاة أموالهم الباطنة . فإن أخبروا بأن لديهم ما تستحق فيه الزكاة لا تدفع لهم استحقاقاتهم إلا بعد خصم ما عليهم من الزكاة .

وبعض الآثار التي نقلناها في هذا البحث تفيد أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه ، وعمر بن عبدالعزيز رحمه الله ، كانا يفعلان ذلك في المال الباطن .

المرتبة الثالثة : الإلزام العام لكل مكلف ، بإخراج الزكاة ، مع ترك الاختيار إليه بين أن يدفع إلى الهيئة الحكومية المختصة ، وبين الاستقلال بإيصال الزكاة مباشرة إلى المستحقين . فإن علمت السلطات المختصة بامتناع المكلف من إخراج الزكاة بالكلية ، سواء باعترافه صراحة بالمنع ، أو بالقرائن القاطعة ، فإنه يجبر

على ذلك، بالحبس، أو الحجز، أو غير ذلك ، فإن امتنع وقاوم جاز استعمال القتال لإرغامه على ذلك . وفي جميع الأحوال ليس هناك كشف، ولا تتبع ولا تفتيش، ولا يلزم بالدفع إلى الجهة الحكومية .

المرتبة الرابعة : الإلزام لكل مكلف بالدفع الي الهيئة الحكومية المختصة ، مع إعطاء السلطة لموظفي الزكاة، بالكشف، والتتبع، والمحاسبة، والتدقيق ، ويشمل ذلك الكشف العيني على المخزون النقدي والسَّلعي، والممتلكات الزكوية في الداخل والخارج . ويشمل أيضا إعطاء الموظفين المذكورين سلطة الكشف على القيود والأوراق الخاصة ، والإلزام بالإفصاح عن الإيداعات النقدية في أي موقع يظن وجودها فيه ، وإيقاع العقوبات الأدبية والبدنية والمالية على الممتنع ، حتى لو أخرج المكلف الزكاة بنفسه إلى الفقراء لم يقبل منه ، ووجب عليه إعادة الدفع إلى الهيئة الحكومية . ولو ادعى أن عليه ديوناً ، أو أن الأموال التي بيده أمانة عنده ، أو نحو ذلك ، يحمل عبء إثبات ذلك ، وإلا أخذت منه الزكاة.

أ- فالمال الظاهر بمفهومه التقليدي: الماشية، والثروات الزراعية، وما يلحق بها، يقع في المرتبة الرابعة حسبما يقتضيه قول الجمهور عدا الخنابلة، وهذا بشرط «كون الإمام عادلاً» . ولا يصلح بمقتضى الأدلة جعل الخيار فيه إلى المكلفين .

ب - وأما المال الباطن، فلا يصح تعليته إلى هذا المرتبة، بل يبقى في حيز المرتبة الثانية ، فإن كان ولا بدّ فالإلى المرتبة الثالثة.

ج - وكذلك المال الظاهر إن كان الإمام جائراً، (أي يصرف أموال الزكاة في غير أوجهها المشروعة ، أو يمنع صرفها إليها) .

بل يجب أن يبقى الخيار في هاتين الحالتين(ب،ج) إلى المكلف.

وهذا الخيار له أهميته القصوى ، لأنه في حال كون المال باطناً يحافظ على سرّيته ، ويؤدي حق الله فيه: إما إلى الإمام إن رأى ان الزكاة تأخذ طريقها إلى مستقرها بسلام؛ فإن رأى بموجب حسه الإيماني: الانحرافات لدي الهيئة الحكومية، وسوء التصرف، والعبث بأموال الزكاة، فإنه يتصرّف بالطريقة التي

يراها أنسب . بخلاف ما لو كان ثمة إجبار ، فإن الفساد حينئذ لا يمكن قطع الطريق عليه ، وخاصة إن أُصدِرَت القوانين الملزمة ، ورأى المكلف أنه سيقع تحت طائلة العقوبات ، فيستقر الفساد ويستشري .

ولذا فالرأي الذي تتحق به المصلحة على الوجه الأمثل في نظري : هو إبقاء المال الباطن في جميع الأحوال ، والمال الظاهر في حال الجور ، في المرتبة الثانية أو الثالثة ، ولايجوز إبطال خيار المكلف بحال ، ولايكون للجهة الحكومية المختصة سلطة التتبع ، والتفتيش ، والمحاسبة ، والكشف .

وفي الختام : أرى أن التيار المعاصر الداعي إلى أخذ الحكومات الزكاة بالإجبار ، وقوة القانون من الأموال الباطنة ، أو القول بظهورها ، ليس مصدره في نظري مجرد النظر في الأدلة الواردة ، والعمل بما تقتضيه دلالتها المستنبطة على الوجه السليم ، بل تصوّر أن المصلحة تقتضي الآن ذلك ، على الرغم من انعقاد الإجماع على خلافه .

وحيث إن المصلحة لاينظر إليها وحدها ، بل يوازن بينها وبين المفسد ، فإننا سنضع قائمة بالمصالح التي تتحقق بذلك ، والمفاسد التي تنشأ منه ، لتمكن الموازنة على وجه دقيق .

المصالح التي تتحقق بجعل جمع الزكاة وصرفها

شأننا حكومياً يتولاه أولو الأمر بطريق الإلزام :

١ - أن ذلك يضمن امتناع بعض ضعفاء الإيمان ، أو من غلبهم الشح ، من أداء الزكاة . وبهذا يُحمل هؤلاء على المشاركة في أبواب البر ، ويدعوهم ذلك مرة بعد أخرى ؛ ليكونوا من العاملين مع غيرهم في سد الخلل الاجتماعي بأنواعه ، ويظهر نفوسهم من الشح ، ويقويها في طريق الإيمان .

٢ - أن المجموع من الزكوات يكون أكثر ، فيمكن تغطية حاجات جميع المصارف الثمانية في بلد الزكاة ، وربما فاض عنها ، فيحمل الفائض إلى بلاد إسلامية أخرى . وبهذا تحصل الكفاية لجميع الفئات المستحقة للزكاة في بلاد

الإسلام كلها ، ويكون ذلك سببا في تمكين روابط المودة بين أهل الإسلام جميعاً .

٣ - حفظ كرامة الفقراء وسائر أصناف الأخذيين للزكاة . فإن أخذهم لها من يد الإمام أو نوابه لا غضاضة عليهم فيه ، بخلاف أخذهم لها من أيدي المتصدقين ، إذ قد يلحقهم بذلك المن والأذى ، بالإضافة إلى مذلة الطلب ، ومد اليد السفلى ، وانتظار الشفقة والرحمة من البشر ، وهو الأمر الذي يقتل الكرامة ، ويفقد الشخصية اتزانها، واستقلاليتها في الإرادة والفكر والحياة .

٤ - أن الحكومة أقدر على حصر جميع مستحقي الزكاة ، وعلى التحقق من استحقاقهم ومعرفة مقدار حاجتهم ، بما لديها من الجهاز الوظيفي القادر على البحث عن الحالات التي ستوضع فيها الزكاة . وهذا بدوره يؤدي إلى العدالة في الصرف . وبهذا يمكن ان تؤدي الزكاة دورها المقصود من تشريعها .

بخلاف ما لو ترك أمر إخراج الزكاة إلى أرباب الأموال ، فقد يغلبهم الحياء ، أو ضيق الوقت ، أو عدم التمكن من معرفة المستحقين فعلاً ، فيعطون من ظهرت لهم حاجة بادي الرأي ، وقد يكون غير محتاج في الحقيقة ، وقد يعطى أكثر من حاجته أضعافاً مضاعفة ، ويترك الذين يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ، فلا يأخذون شيئاً . ومن المعلوم لكل أحد كيف تذهب أكثر الزكوات الآن لقوم من المحترفين للتعرض لأخذ الصدقة ، الذين يكسبون الأموال ، ويقطعون طريق الزكاة أن تصل إلى المستحقين لها فعلاً ، فهم كالطفيليات التي ترعرع على أجسام غيرها ، فتمتص دماءها ، وتمنعها أن تصل إلى الأعضاء التي هي بحاجة إليها ، لتنمو نمواً سليماً ، وتؤدي وظائفها الحيوية . فجعل أخذ الزكوات وصرفها إلى الدولة يمكن به القضاء على هذه الآفة الخطيرة ، التي أفسدت بنسبة كبيرة المعنى العظيم للزكاة ، وفي الوقت نفسه تريح المعطين للزكاة من عناء البحث والتحقق ، الأمر الذي يقلق بالهم كلما حلّ موعد إخراج زكواتهم . هذا بالإضافة إلى أن المزكي إن أعطى الزكاة إلى الإمام أو نوابه برئ منها باطناً وظاهراً ، أما إن أعطاها لمن ظنه فقيراً فبان غنياً ، أو مستحقاً فبان غير مستحق ، فإنها عند كثير من الفقهاء لا تجزئه ، بل لابد من إعادة إخراجها .

السليبات التي تترتب على جعل أمر الزكاة إلى الحكومات بقوانين ملزمة:
حيث تكون لدى الإمام وعماله الأمانة التامة، والقدرة، والخبرة، تتناقص
السليبات في أخذهم للزكاة، وصرفها في مصارفها إلى حد أدنى لا بد منه،
حسب القدرة البشرية، ولكنها باقية. ومن ذلك:

١ - أن نسبة من الزكاة تعطى للعاملين ، وهم وإن كانوا مستحقين بمقتضى
آية المصارف ، إلا أن إعطاءهم هو وسيلة لا غاية . وقد يتعاضم ما يأخذونه
إلى درجة تذهب بنسبة كبيرة من الحصيلة، كان يمكن الاستغناء عنها لو ذهبت
الزكاة من أرباب الأموال مباشرة إلى المستحقين الذين يمثل إعطاؤهم الغاية
الحقيقية من افتراض الزكاة .

٢ - أن حصيلة الزكاة تحتاج إلى نقل، وتخزين، وتسجيل، ومحاسبة،
ومتابعة ، وهذا كله وغيره يستهلك من الحصيلة نسبة أخرى يحتاج إليها بسبب
التنظيمات المالية المعاصرة . بخلاف ما كان الأمر عليه في عهد النبي ﷺ
والخلفاء الراشدين ، فكانت تؤخذ ثم تصرف مباشرة إلى المستحقين من أهل
المحلة ، ولا ينقل منها إلا الفائض .

٣ - أن كون أمر زكاة المال إلى الحكومة يقتضي أن تحاسب الناس على
أموالهم ، وهذا يقتضي تتبعها، ومعاينة من يخفي منها شيئاً. وإظهار الناس
لمقادير أموالهم فيه عليهم ضرر كبير من نواح مختلفة لا تخفى على المتأمل ،
وينتج منه أضرار اقتصادية كبيرة ، فإن رأس المال دائماً جبان لا يحب أن يبرز،
فقد يؤدي ذلك إلى هرب رؤوس الأموال الإسلامية إلى بلاد الكفر، أو إلى
سحبها من المشاركة في عمليات الاستثمار، وإخفائها بحسب الإمكان .

ثم إن تنفيذ التفتيش والتتبع والمحاسبة على جميع الناس سيحمل الجهاز
الحكومي، والجهاز القضائي أعباءً جديدة قد تكون فادحة، وربما استهلكت في
بعض البلاد مثل حصيلة الزكاة كلها أو أكثر .

أما حيث تقل الأمانة وتكثر الخيانة، والتسبب فإن سليات أخرى تتحقق ، منها:

٤ - توجيه حصيلة الزكاة إلى من يستطيع الوصول ، ومن يكون له النفوذ ،

ومن له دالة يستطيع التأثير على المسؤولين عن صرف الزكاة، بنفسه أو بمعارفه وشفعائه ووسطائه ، وخاصة حين يكون هؤلاء المسؤولين وراء الحجاب ، وخلف المكاتب الوثيرة المهيبة ، وأكثر المساكين والمستحقين لا يستطيعون اختراق تلك الحواجز ، لضعفهم النفسي ، وقلة حيلتهم . وربما طلب بعضهم حقه مرة بعد مرة ، فإن طال الأمر عليه يئس وقعد عن المطالبة ، وربما ترك آخرون حقهم لأن المطالبة لم تُجَدِ غيرهم نفعاً ، فيكون لهذا أثره في حجز الزكاة عن مستحقيها الأصليين .

٥ - ومنها أن الحكومات المعاصرة يكون لها في الغالب اتجاهات سياسية معينة ، فإن كانت الحكومة راشدة ملتزمة لم يمنعها ذلك من إيصال حصيلة الزكاة إلى المستحقين، سواء كانوا مخالفين أو موافقين . أما إن قلت الأمانة ، أثرت الحكومة الفئات الموالية لسياستها وأهوائها ، والفئات التي تطمع في تأييدها لها، ومناصرتها في تنفيذ مآربها ، وحرمت الفئات المناوئة ، وربما حرمت من وقفوا موقف المحايدين أيضاً . بل ربما استعملت تلك الأموال التي تأتيها من الزكاة بيسر وسهولة في الإضرار بدعوة الإسلام وحملته .

ويزيد الأمر شدةً إن كان المتولون للأمر غير مقتنعين بالإسلام عقيدة ونظام حياة، من قوميّ أو علماني، ممن يظن ذلك أو يُصرح به، ولا يؤمن بنظام الزكاة وأهدافها . بل ربما يكون ممن يحاربها، فإن تُرِعَ حق إخراج الزكاة من الأفراد، وأعطى لحكومة هذا شأنها، عادت الزكاة وبالأعلى على الأمة، بالإضافة إلى حرمان المستحقين للزكاة من القليل الذي كان يصلهم منها ، وحرمان نشاط الدعوة إلى الإسلام، والجهاد في الدفاع عن بلاد الإسلام، التي تترتب بها الذئاب الكاسرة، لتتمزج لحمها قطعاً ، حرمانها من ذلك الرافد الذي يرفدها من نهر الزكاة الفياض .

لقد عملت الزكاة في الغابر والحاضر عملها في الحفاظ على أرض أمة الإسلام، واستنقاذها من براثن الكفر . والذي عملته الزكاة في تحرير أفغانستان، وأثرته في تحطيم الشيوعية العاتية، ليس ببعيد مّا زماناً، ولا مكاناً .

لقد وجد من بين المتسمين بالإسلام من ذوي الكلمة من كان يحول بين

رافد الزكاة وبين الوصول إلى مستقرّه.

إن الشرط الذي وضعه بعض الفقهاء لإعطاء الزكاة إلى الإمام ، وهو أن يكون الإمام عادلاً ، كان يمكن تفادي أثره إذا تحول الإمام إلى الجور في ظل النظام الفقهي، إذ أعطى ذلك النظام إلى رب المال « أن يهرب بأمواله ما أمكن وبغيها عن نظر الإمام » .

أما إن صدرت القوانين الملزمة ، وأعطت الحكومة سلطة التبع، والتفتيش، والإلزام ، فإنني أسأل الأخوة الكرام المحركين لهذا التيار ، كيف يمكن التخلص من ربة تلك القوانين؟ أم كيف يمكن أن يقال للجائر إنه جائر، ولا يستحق جمع الزكوات ؟ إنني أسألهم: مَنْ مِنْ علماء بلده يستطيع أن يقف ويقول هذا؟

إن الطريقة المثلى في نظري هي المحافظة على ذلك المبدأ الاجتماعي ، الذي وصل إليه علماء المسلمين بعد جهود جبّارة إثر انحرافات خطيرة ، وترك إخراج زكاة الأموال الباطنة إلى أربابها ، والإكتفاء بإنشاء بيوت للزكاة تتقبل الزكوات بنفسها ، وبجمعيات للزكاة تشرف عليها مبنوثة في نواحي البلاد ، ولتقوم بالدعوة والإعلام المنظم ، بالإشتراك مع الأجهزة الإعلامية الأخرى في الدولة. فإنها إن كانت دولة صالحة راشدة عنيت بذلك كل الاعتناء ، وكان في ذلك إحياءاً للقلوب، وجذب لها لتسلك طريق الإيمان، والالتزام بأحكام الله ومنها إخراج الزكاة. وإن لم تكن راشدة ولا صالحة لم ترفع بذلك رأساً ، ولم تكن أهلاً لجمع الزكاة أصلاً. ويستطيع بقايا أهل الحق حيثن أن يؤدوا حق الله في أموالهم في طريقه سرّاً أو علانية، بحسب ما يتاح لهم من الحرية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

نتائج البحث

- ١ - من واجب الحكومة الإسلامية العادلة الإشراف على جمع الزكاة وصرفها، بحيث تضمن أن عملية الجمع، والصرف منضبطة تسير بطريق سليمة .
- ٢ - للحكومة الإسلامية العادلة ولاية جمع الزكاة من الأموال الظاهرة، ولها حق إلزام المكلفين بالدفع إليها ، وهي زكاة الثروة الحيوانية، والثروة الزراعية ، وما يلحق بهما. فإن لم تجمعها فعلى المالكين أن يقوموا بإخراجها إلى المستحقين .
- ٣ - الأموال الباطنة، وهي الذهب، والفضة، والنقود الورقية، وعروض التجارة، وما يلحق بها، ومنه زكاة الفطر ، ليس للحكومة ولاية على أخذ زكاتها بالإكراه، بل للمالكين أن يوصلوا زكاتها إلى المستحقين مباشرة، أو بالواسطة. وليس للحكومة إلزام أحد من الناس بالدفع إليها. ويستحب للحكومة نصب جهة معينة لتقبل الزكاة ممن يأتي بزكاته إليها اختياراً ، لتكون عوناً لأصحاب الأموال على تفريق زكواتهم .
- ٤ - اذا علمت الحكومة الإسلامية العادلة، علماً قاطعاً، بأن أحداً من الناس لا يخرج زكاة أمواله الباطنة جاز لها أن تلزمه بإخراجها ، وله الخيار في الدفع إلى الجهة الحكومية المختصة ، أو إيصالها إلى المستحقين مباشرة .
- ٥ - التفتيش والتتبع لتحصيل زكاة الأموال الباطنة أسلوب مستنكر، ممنوع شرعاً، لا يجوز اتباعه بحال، سواء كانت الحكومة عادلة أو غير عادلة، وهذه المسألة إجماعية .
- ٦ - ما نسب إلى عثمان رضي الله عنه من أنه «ترك» أخذ زكاة الأموال الباطنة، وأنه «فوّض» ذلك إلى أربابها ، أو «تنازل» عن حق الإمام في أخذها ، أمر لم يثبت بسندٍ معتبر ، ولا باستنباط سليم . بل كانت طريقته كطريقة من قبله، وهي طلب الزكاة، لكن دون كشف، ولا تتبع، ولا إحصاء على المالكين، ولا تدخل في التقويم .

٧ - على الجهة الحكومية المختصة بالزكاة أن تنشط في مجال حث الناس على إخراج زكاة الأموال الباطنة ، باستخدام البرامج الإعلامية المدروسة ، وغيرها من الوسائل .

٨ - لا يصح القول إن زكاة الأموال الباطنة تقتضي المصلحة الآن أن تتولى الحكومة الإسلامية جمعها بطريق الإلزام ، بل المصلحة الحقيقية الراجحة ، على المدى القريب والبعيد ، هي الأخذ بما أجمع عليه المسلمون: من أن الخيار إلى المكلف في دفعها إلى الجهة الحكومية المختصة ، أو إخراجها إلى الفقراء بنفسه .

٩ - أرصدة الحسابات بجميع أنواعها ، التي يحتفظ المسلمون بها لدي البنوك ، هي أموال باطنة يجرى عليها الحكم السابق .

١٠ - أموال الشركات المساهمة العامة يمكن اعتبار أنها أصبحت أموالاً ظاهرة ، فتجمعها الحكومة الإسلامية العادلة إلزاماً. أما أسهم الشركات لدى مالكي تلك الأسهم فهي أموال باطنة. وأما الشركات غير المساهمة العامة ، فأموالها باطنة كذلك . والأولى إعتبار أموال جميع الشركات باطنة.

١١- السندات الحكومية يمكن القول بجواز تولى الحكومة العادلة أخذ زكواتها. (بخلاف السندات غير الحكومية)، وهذا الشرط كون الحكومة عادلة ، وكون السندات غير ربوية ، لسندات المقارضة .

١٢ - عروض التجارة التي تدخل إلى البلاد من المعابر ، أو تخرج منها ، يمكن للحكومة العادلة أخذ الزكاة منها إلزاماً . أما غير ذلك من عروض التجارة فهي أموال باطنة .

١٣ - الحيوانات التي تربي ضمن مشاريع إنتاجية تستحق فيها الزكاة إن كانت من الانعام المنصوص عليها شرعاً وهي: الإبل، والبقر، والغنم . وللجهة الحكومية المختصة أخذ الزكاة منها إلزاماً إن كانت عادلة .

مراجع البحث

- أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم ، صاحب أبي حنيفة ، (١٨٢هـ) .
- «الخراج» . بيروت ، دار المعرفة ، (١٣٩٩هـ) .
- يحيى آدم القرشي الأموي بالولاء ، (٢٠٣هـ) .
- «الخراج» بتصحيح الشيخ أحمد محمد شاكر . بيروت ، دار المعرفة ، (١٣٩٩هـ) .
- الكاساني، أبو بكر بن مسعود، علاء الدين الملقب بملك العلماء، (٥٨٧هـ).
- «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» . بيروت ، دار الكتب اللبناني ، بالتصوير عن مطبعة القاهرة .
- مالك بن أنس الأصبحي، امام دار الهجرة، (١٧٩٠هـ) .
- «المدونة الكبرى» . رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن ابن القاسم . بيروت ، دار الكتب العلمية ، (٤١٥هـ) .
- العسكري ، الحسن بن عبدالله بن سهل ، أبو هلال .
- «الأوائل» . بيروت ، دار الكتب العلمية ، (١٤٠٧هـ) .
- ابن الهمام محمد بن عبدالواحد كمال الدين السيواسي، (٦٨١هـ) .
- «شرح فتح القدير على الهداية» للمرغيناني ، وبهامشه «شرح العناية على الهداية» للبابرتي ، وهو محمد بن محمود ، أكمل الدين، (٧٨٦هـ) بيروت، دار الفكر ، بالتصوير عن طبعة القاهرة.
- أبو عبيد ، القاسم بن سلام، (٢٢٤هـ) .
- كتاب «الأموال» . بتحقيق الشيخ محمد خليل الهراس . بيروت ، دار الكتب العلمية ، (١٤٠٦هـ) .
- محمد حميد الله .
- الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة .
- الكويت ، بيت الزكاة الهيئة الشرعية العالمية للزكاة .
- أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول المنعقد بالكويت من (٢٩ رجب - ١ شعبان ١٤٠٤هـ) .
- أبحاث وأعمال الندوة الأول لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة بالقاهرة (١٤- ١٦ ربيع الأول ١٤٠٩هـ).

- ابن مفلح ، محمد ... (٧٦٣هـ) .
- كتاب «الفروع» . راجعه عبدالستار فرّاج ، بيروت ، عالم الكتب عن طبعة القاهرة ، (١٣٨٨هـ).
- الدسوقي ، محمد بن أحمد عرفه ، (١٢٣٠هـ) .
- حاشية الدسوقي على «الشرح الكبير» للدردير على مختصر خليل .
بيروت ، دار الفكر ، بالتصوير عن طبعة القاهرة .
- عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي .
- «الاختيار لتعليل المختار» . بيروت ، دار المعرفة (د.ت) .
- النووي ، يحيى بن شرف محي الدين ، (٦٧٦هـ) .
- روضة الطالبين «في الفقه الشافعي» . بيروت ، المكتب الإسلامي
- ابن قدامة ، عبدالله بن أحمد ، موفق الدين ، (٦٢٠هـ) .
- «المغني» في فقه الإمام أحمد بن حنبل . بتعليق الشيخ محمد رشيد رضا . ط ٣ . القاهرة ، دار المنار ، (١٣٦٨ هـ) .
- البهوتي ، منصور بن يونس ، الحنبلي ، (١٠٥١هـ) .
- «كشاف القناع عن متن الإقناع» في الفقه الحنبلي . بيروت ، عالم .

